الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

تيسير التجارة وأثرها في الدول النامية

دراسة حالة الدول العربية: الجزائر، المغرب، مصر

إعداد الطلبة :

- **بلوزي كميلية**
- **بادي طلال**
- **حمادو سيف الله**
- **سراوي محمد**

تحت إشراف الأستاذة:

خضير ليلى

أعضاء لجنة التقييم

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عياشي عبد الله	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
خضير ليلى	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
تليلي بشير	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

تيسير التجارة وأثرها في الدول النامية

دراسة حالة الدول العربية: الجزائر، المغرب، مصر

إعداد الطلبة :

– بلوزي كميلية

– بادي طلال

– حمادو سيف الله

– سراوي محمد

تحت إشراف الأستاذة:

خضير ليلى

أعضاء لجنة التقييم

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عياشي عبد الله	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
خضير ليلى	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
تليلي بشير	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

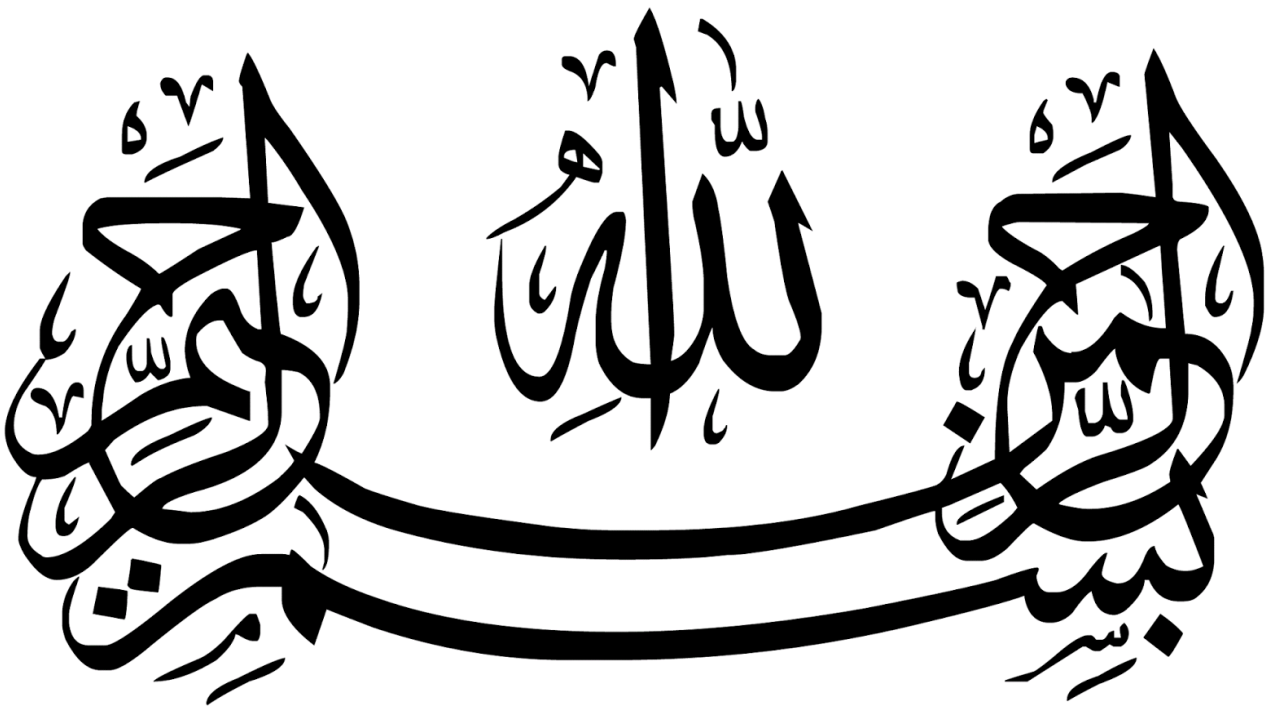
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام

(وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين)

أرى مرحلتي الدراسية قد شارفت على الأنتهاء بالفعل، بعد تعب ومشقة دامت سنين في سبيل الحلم والعلم

حملت في طياتها أمنيات الليالي، وأصبح عنائي اليوم للعين قرة، ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي أقطف ثمار تعبي و أرفع قبعتي بكل فخر، فاللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك أذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، لانك وفقتني على أتمام هذا النجاح و تحقيق حلمي .

وبكل حب اهدي ثمرة نجاحي و تخرجي :

إلى الذي زين أسمي بأجمل الألقاب، من دعمني بلا حدود و أعطاني بلا مقابل الى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم و المعرفة، داعمي الأول في مسيرتي و سندي و قوتي وملاذي بعد الله فخري وأعتزازي : والدي

الى من جعل الله الجنة تحت قدميها، وأحتضنني قلبها قبل يديها وسهلت لي الشدائد بدعائها : والدتي

الى من بهم أكبر وعليهم أعتمد وبوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها والى من عرفت معهم معنى الحياة أخوتي وأخو اتي أبراهيم وعلي ومحمد وبشير و وفاء و رشيدة و كلثوم و حسينة

الى من تحلت بالأخاء و تميزت بالوفاء و العطاء رفيقتي في المشوار صديقتي (أنفال)

وتقديرا وإعتر افا مني بالجميل أتقدم بجميل الشكر لأستاذتنا و معلمينا والذي لم يئولوا جاهدين في مساعدتنا في مجال البحث العلمي

وأخيرا من قال أنا لها نالها و أنا لها أن أبت رغما عنها أتيت بها، ماكنت لأفعل دون توفيق من الله، ها هو اليوم العضيم هنا اليوم الذي كنت أحلم به

فالحمد لله الذي ماتيقنت به خيرا و أملا الا و أغرقني سرورا وفرحا

كيلية

الإهـداء

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه سبحانك لا نحصي ثناء عليك كما أثنيت على نفسك خلقت فأبدعت، وأعطيت فافضت، فلا حصر لنعمك ولا حدود لفضلك، وصلى الله وسلم على أشرف عبادك وأكمل خلقك خاتم المرسلين ومعلم المعلمين نبينا ورسولنا محمد بن عبد الله الأمين بخير من علم أفضل من نصح .

ثم أرسل بقلبي ثم بقلمي بخطوط بر اقة لامعة أسمى آيات الاحترام والمحبة والشكر الى الز ائرين والمشتركين الكرام وتفاعلهم معنا، فلهم منى ألف تحية وشكر وتقدير لهم ومساهمتهم معنا كما لا أنسى الأصدقاء والأحباب

كما أقدم كل الشكر لوالدي العزيزين فلم يبخلا على بدعائهما الجميل لي فلولا دعائهما ومساعدتهما لما وصلت إلى هذه المرحلة.

طلال

الإهـــداء

الى اللذان غمر اني بنبع حنانهما

امي الحنونة ابي العزيز

الى من عشت معهم أجمل ايام حياتي، اخوتي واخو اتي الاعزاء أدامهم الله وأطال في اعمارهم

الى اعز الاحباب والاصدقاء كل باسمه

الى كل عزيز على القلب ولم يذكره اللسان

اهدي هذا البحث المتواضع راجيا من المولى عزوجل أن يجد القبول والنجاح

محمد

الإهـداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة على نبيه محمد أشرف الأنبياء والمرسلين الى الله قبل كل شيء

الحمد لله كما ينبغي لوجهك وعظيم سلطانك

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون

لم يكن الحلم قريبا ولم يكن الطريق مليء بالتسهيلات لكنني فعلتها ونلتها

الى الجدار الذي استند عليه في تعبي وحزني

الى عزيزي الذي أحبه بقدرهذا العالم (أبي الغالي)

الى ما تمتلك جنة تحت القدم الى ملاكي الطاهروقوتي بعد الله

داعمتي الأولى والأبدية

الى من دعمتني بلا حدود وأعطتني بلا مقابل

أهديك هاذا الإنجاز الذي لولا تضحياتك لما كان له وجود (أمي الغالية)

الى أخوتي واحدا واحدا الذين ساندوني في رحلتي

الى أساتذتنا ومشايخنا ومعلمينا الذين علمونا من أول الدرب الى أخره

الى الأهل والأقارب

الى كل الأصدقاء والأصحاب

الى كل من رحل

نقدم إليكم جميعا ... جزيل شكرنا وعظيم امتناننا

سيف الله

الشكر والعرفان

الحمد والشكر لله رب العالمين

وصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم

نتقدم بشكرنا الجزيل والعرفان الجميل الى أستاذتنا المشرفة خضير ليلى

التي لم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها

كما نشكر كل من ساعدنا في اتمام هذا البحث من قريب او بعيد

" وشكرا "

الملخص

تهدف الدراســـة إلى معرفة أثر تيســـير التجارة على الدول النامية، ولتحقيق ذلك فقد تم الاعتماد على المنهج الوصـفي الذي يعتمد على وصـف الظاهرة وتحليل عناصـرها، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي أو ما يصطلح عليه بالمنهج المتكامل في البحوث التطبيقية.

وقد توصـلت الدراسـة الى أن تيسـير التجارة يسـاهم في تعزيز النمو الاقتصـادي للدول النامية، كما يلعب دورا حاسما في تمكين الدول النامية من اختراق أسـواق التصـدير، كذلك تلعب غرفة التجارة والصـناعة سـوف دورا محوريا في دعم عمليات التصدير وتيسير التجارة.

الكلمات المفتاحية: التجارة، تيسير التجارة، الانفتاح التجاري، التجارة الخارجية.

Abstract

The study aims to know the impact of trade facilitation on developing countries. To achieve this, the descriptive approach was relied upon, which depends on describing the phenomenon and analyzing its elements. The analytical approach, or what is called the integrated approach in applied research, was also relied upon.

The study concluded that trade facilitation contributes to enhancing the economic growth of developing countries, and also plays a crucial role in enabling developing countries to penetrate export markets. The Saudi Chamber of Commerce and Industry also plays a pivotal role in supporting export operations and facilitating trade.

Keywords: commerce, trade facilitation, trade openness, foreign trade.

قائمة المحتويـــــات

فهرس المحتويات

المحتـوى	الصفحة
الاهداء	-
الشكر	-
الملخص	-
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	III
فهرس الاشكال	IV
مقدمة	أ-ث
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيـد	02
المبحث الأول: الإطار النظري حول التجارة والتجارة الخارجية	03
المطلب الأول: تعريف التجارة	03
المطلب الثاني: مفهوم التجارة الخارجية	04
المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية	07
المبحث الثاني: الإطار النظري حول تيسير التجارة	11
المطلب الاول: مفهوم تسير التجارة	11
المطلب الثاني: اتفاقيات ومؤشرات تيسير التجارة	13
المطلب الثالث: مفهوم الانفتاح التجاري	20
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	26
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	26
المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية	34
المطلب الثالث: أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	37
خـلاصـة الفصـل	38
الفصل الثاني: تحليل أثر مستوى تيسير التجارة لمجموعة من الدول العربية	
تمهيد	40

المبحث الأول: دراسة القدرة التنافسية التصديرية لدول نامية (الجزائر–مصر–المغرب) واختراق اسواقها	41
المطلب الأول: القدرة التنافسية التصديرية	41
المطلب الثاني: اختراق أسواق التصدير	47
المبحث الثاني: الهيئات المتعلقة بالتجارة في الجزائر دراسة حالة غرفة التجارة	54
المطلب الأول: ماهي غرفة التجارة والصناعة سوف	54
المطلب الثاني: أنشطة الغرفة في دعم عمليات التصدير	55
المطلب الثالث: إنجازات غرفة التجارة والصناعة سوف لسنة 2023	63
خلاصة الفصل	65
خاتمة	67
قائمة المصادر والمراجع	71

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
01-01	بنود اتفاقية تيسير التجارة وعلاقتها بتوضيح وتحسين جوانب من المواد 5، 8، 10.	14
01-02	التوسع في المنتجات للجزائر للفترة 2006-2018	42
02-02	يمثل الجدول الموالي تطور التنافسية الصناعية لمصر خلال الفترة 2006-2018	44
03-02	التوسع في المنتجات للمغرب للفترة 2006-2018	45
04-02	اختراق أسواق التصدير للجزائر للفترة 2006-2017	47
05-02	يمثل الجدول الموالي تطور التنافسية الصناعية لمصر خلال الفترة 2005-2017	50
06-02	يمثل الجدول الموالي تطور التنافسية الصناعية للمغرب خلال فترة 2006 - 2017	51
07-02	حصيلة التصدير بولاية الوادي لسنة 2022 حسب شهادات المنشأ الصادرة عن غرفة التجارة والصناعة سوف.	56
08-02	حصيلة التصدير بولاية الوادي لسنة 2023 حسب شهادات المنشأ الصادرة عن غرفة التجارة والصناعة سوف	59

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	07
02-01	مبادئ تيسير التجارة	13
03-01	اخطار البلدان النامية والأقل نموا بجميع فئات الأحكام	17
01-02	التوسع في المنتجات وتدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة للجزائر للفترة 2006-2018	42
02-02	التوسع في المنتجات وتدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة للجزائر للفترة 2006-2018	43
03-02	التوسع في المنتجات تدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة لمصر ما بين 2006-2018	44
04-02	التوسع في المنتجات وتدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة لمصر من 2006-2018	45
05-02	التوسع في المنتجات تدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة للمغرب للفترة 2006-2018	46
06-02	التوسع في المنتجات وتدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة للمغرب للفترة 2006-2018	47
07-02	اختراق أسواق التصدير والتدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة للجزائر للفترة 2005-2017	48
08-02	اختراق أسواق التصدير والتدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة للجزائر للفترة 2005-2017	49
09-02	اختراق اسواق التصدير تدابير البنية الناعمة ولتيسير التجارة لمصر للفترة 2005 -2017	50
10-02	اختراق اسواق التصدير وتدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة لمصر خلال الفترة الممتدة 2005-2018	51
11-02	اختراق اسواق التصدير تدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة للمغرب للفترة 2005– 2018	52

12-02	اختراق اسواق التصدير وتدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة للمغرب للفترة 2005 -2018	53
13-02	هيكل غرفة التجارة والصناعة سوف	54

مقـــدمـــــة

1-توطئة

يهدف تيسير التجارة إلى تحسين الإجراءات التي تحكم حركة البضائع عبر الحدود الدولية، مما يجعل هذه الإجراءات أسرع وأكثر سلاسة وأقل تكلفة من خلال تقليل التكاليف المرتبطة بعملية العبور. ويشمل ذلك تقليص التوثيقات المكثفة والتدابير الجمركية المرهقة، والإجراءات الإدارية المطولة، ويتضمن تيسير التجارة بعدين رئيسيين: البعد الذي يتعلق بالبنية التحتية المادية مثل الطرق والموانئ والاتصالات، والبعد الذي يرتبط بالشفافية وإدارة الجمارك وبيئة الأعمال والجوانب المؤسسية غير الملموسة.

وفي عالمنا المترابط إقتصاديا، تُعتبر التجارة الدولية عنصراً حيوياً للنمو الاقتصادي لاقتصادي والازدهار. ولتحقيق حرية أكبر في هذه التجارة، ظهر مفهوم تيسير التجارة، والذي يعني تسهيل وتخفيف الإجراءات الإدارية والتكاليف اللوجستية المرتبطة بالتجارة العابرة للحدود.

تشكل التجارة الدولية ركيزة أساسية في النظام الاقتصادي للدول المعاصرة، وتُعتبر الداعم الرئيسي للاقتصادات الوطنية وتفتح التجارة الدولية الأبواب أمام الدول للاستفادة من المزايا النسبية وتعدد الموارد عبر التبادل التجاري للسلع والخدمات. تُساهم هذه التبادلات في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحسين ميزان المدفوعات. بالإضافة إلى ذلك، تُعزز التجارة الدولية من قدرة الصناعة المحلية على المنافسة في الأسواق العالمية، مما يحفزها على رفع مستوى جودة الإنتاج وتحقيق تقدم إقتصادي وتكنولوجي.

بالرغم من كثرة الإيجابيات، تواجه التجارة الدولية أيضًا تحدياتها الخاصة، تكمن في وجود تذبذبات في الاقتصاد العالمي والمنافسة القوية التي قد تؤثر سلبًا على الصناعات المحلية الناشئة. لهذا يُعتبر فهم الميكانيزمات المتنوعة للتجارة الدولية أمرًا ضروريًا في فهم السياسات التجارية الدولية.

تؤدي هيئة الجمارك دورًا مركزيًا في الدفاع عن الاقتصاد الوطني وتحفيز التجارة الدولية. إذ خط الدفاع الأول في رقابة وتنظيم عملية تدفق البضائع عبر الحدود. وفي جانب حماية الاقتصاد، تقوم الجمارك بالتصدي لعمليات التهريب ومحاربة التجارة غير القانونية، مما يحمي الصناعات المحلية من المنافسة الظالمة ويضمن جودة المنتجات المتداولة. كما أنها تساهم في جمع الرسوم الجمركية التي تعود بالنفع على الميزانية العامة للدولة.

فيما يخص تنشيط التجارة الدولية، تعمل هيئة الجمارك على تيسير انتقال البضائع بتبسيط الإجراءات الجمركية وخفض الزمن والتكاليف المتعلقة بالعمليات التجارية. يشمل ذلك استخدام تقنيات متطورة الإلكترونية لضمان أفضل للعمليات الجمركية التي تسرع من إجراءات الإفراج عن البضائع وتعزز كفاءة سلسلة التوريد. إضافةً

إلى ذلك، تعمل الجمارك على تقوية التعاون الدولي من خلال الاتفاقيات التجارية والتنسيق مع الجمارك في الدول الأخرى، مما يعمق الثقة بين الأطراف العاملين في التجارة ويفتح الأبواب أمام الأسواق الجديدة للمنتجات الوطنية.

وبهذه الطريقة، تلعب هيئة الجمارك دورًا حاسمًا في تحقيق التوازن بين الحماية الاقتصادية والتطور التجاري، مما يساهم في دعم النمو الاقتصادي المستمر وتعزيز مكانة الدولة في السوق العالمية.

2-إشكالية البحث:

ما هو أثر تيسير التجارة على اقتصاديات الدول النامية؟

3-فرعيات الدراسة

ولمعالجة هذه الإشكالية وتحليلها، يجب الإجابة على مجموعة من الأسئلة الفرعية:

-هل يساهم تيسير التجارة في تعزيز النمو الاقتصادي للدول النامية؟

-هل يلعب تيسير التجارة دورا حاسما في تمكين الدول النامية من اختراق أسواق التصدير؟

-هل تلعب غرفة التجارة والصناعة سوف دورا محوريا في دعم عمليات التصدير وتيسير التجارة؟

4-فرضيات الدراسة:

-يساهم تيسير التجارة في تعزيز النمو الاقتصادي للدول النامية

-يلعب تيسير التجارة دورا حاسما في تمكين الدول النامية من اختراق أسواق التصدير

-تلعب غرفة التجارة والصناعة سوف دورا محوريا في دعم عمليات التصدير وتيسير التجارة

5-مبررات اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع:

-الفضول العلمي: الرغبة في فهم التحديات الاقتصادية والفرص المتاحة للدول النامية وكيف يمكن لتيسير التجارة أن يلعب دورًا في ذلك؛

-الاهتمام الشخصي: لدينا اهتمام شخصي بالاقتصاد العالمي وتأثير السياسات التجارية على الدول النامية؛

-المساهمة الأكاديمية: السعي لإضافة معرفة جديدة إلى الأدبيات الأكاديمية من خلال بحث يتناول جوانب لم يتم استكشافها بشكل كافٍ في هذا المجال.

6-أهمية الدراسة:

يعتبر تيســـير التجارة من أهم العوامل التي تســـاهم في تحقيق التنمية الاقتصـــادية في الدول النامية. فهو يساعد على زيادة الصادرات، جذب الاستثمارات الأجنبية، وتقليل تكاليف المعاملات التجارية.

7-أهداف الدراسة:

-شرح مفهوم تيسير التجارة وأهميته في الدول النامية.

-تحليل أثر تيسير التجارة على التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

-التعرف على التحديات التي تواجهها البلدان النامية في تنفيذ سياسات تيسير التجارة.

-تقديم اقتراحات لتطوير الأعمال في الدول النامية.

8-حدود الدراسة:

من أجل دراسة الموضوع وبلوغ الأهداف المرجوة، تم رسم حدود لهذه الدراسة، يأتي ذكرها كما يلي:

- **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة الميدانية على غرفة التجارة والصناعة بالوادي

- **الحدود الزمنية:** يرتبط مضـمون ونتائج الدراسـة الميدانية بالزمن الذي أجريت فيه، وذلك خلال الفصـل الثاني من سنة 2024.

- **الحدود البشرية:** تستند هذه الدراسة على آراء وإجابات موظفي غرفة التجارة والصناعة بالوادي.

- **الحدود الموضوعية:** اهتمت هذه الدراسة بالإجابة على الموضوع النظري، والمتعلق أساسا بالتيسير التجاري في الدول النامية.

9-منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصـفي المعتمد على وصـف الظاهرة وتحليل عناصـرها، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي أو ما يصـــطلح عليه بالمنهج المتكامل في البحوث التطبيقية، وذلك من خلال الاعتماد على الدراسة.

10-محتوى البحث:

قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى فصلين تطرقنا في الفصل الأول إلى دراسة نظرية حول التجارة والتجارة الخارجية وتيسـير التجارة والذي قسـمت فيه الدراسـة إلى: مبحثين ، المبحث الأول يتناول الإطار النظري للتجارة والتجارة الخارجية ،و المبحث الثاني يتناول الإطار النظري حول تيسير التجارة، أما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى الدراسات

السـابقة، وفي الفصـل الثاني تطرقنا إلى تحليل أثر مسـتوى التجارة لمجموعة من الدول العربية وقسـم إلى مبحثين، المبحث الأول يتناول دراسـة القدرة التنافسـية التصـديرية للدول النامية واختراق أسـواقها، والمبحث الثاني يتناول الهيئات المتعلقة بالتجارة في الجزائر دراسة غرفة تجارة، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

تمهيد الفصل

يتمثل تيسير التجارة عملية أساسية في تعزيز النشاط التجاري وتحفيز النمو الاقتصادي على المستوى العالمي. يتضمن تيسير التجارة جملة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تبسيط وتسهيل حركة السلع والخدمات عبر الحدود الوطنية. يتم ذلك من خلال تقليل الرسوم الجمركية والتسهيل في الإجراءات الجمركية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتوحيد المعايير والقوانين التجارية.

تعمل جهود تيسير التجارة على تحقيق فوائد عديدة، بما في ذلك زيادة التبادل التجاري، وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة. كما تسهم في تعزيز التكنولوجيا ونقل المعرفة بين الدول، مما يعزز التطور الاقتصادي ويعمق التكامل الاقتصادي على المستوى العالمي.

لذلك سنتطرق في هذا الفصل الى:

المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة والتجارة الخارجية

المطلب الثاني: الإطار النظري لتيسير التجارة

المطلب الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري حول التجارة والتجارة الخارجية

تشكل التجارة والتجارة الخارجية عنصراً حيوياً في تطوير الاقتصادات الوطنية وتعزيز النمو الاقتصادي على الصعيدين المحلي والعالمي. تمثل التجارة حركة تبادل السلع والخدمات داخل الحدود الوطنية، في حين تمثل التجارة الخارجية تلك العمليات التجارية التي تتم عبر الحدود الوطنية مع دول أخرى.

المطلب الأول: تعريف التجارة

أولا: تعريف التجارة لغة:

من مادة (تجر) تجر يتجر تجرا وتجارة باع وشرى وكذلك اتجر، وهو افتعل، وقيل: التجارة تقليب المال وتصريفه لطلب النماء، ويقال منها أتجر يتجر، ويقال تجر يتجر تجرا وتجارة، والجمع تجار كصاحب وصاحب، ويقال أيضا: تجار كفاجر وفجار[1].

وكانت كلمة تجارة تعني في الإنجليزية المبكر "الطريق" أو "المسار المطروق"، وهو المعنى الذي يتضمن وظيفة اجتماعية روتينية، لان المتاجرة كانت تتوجه قديما بصفة أساسية الى الأساسيات[2].

ثانيا: تعريف التجارة اصطلاحا

التعريف الأول: عرفت التجارة بأنها: "...محاولة الكسب بتنمية المال، بشراء السلع بالرخص بيعها بالغلاء..وذلك القدر النامي يسمى ربحا، فالمحاول لذلك الربح، إما أن يخزن السلعة ويتحين بها حاولة الأسواق من الرخص الى الغلاء فيعظم ربحه، وإما أن ينقله الى بلد آخر تنفق (تروج) فيه تلك السلعة أكثر من بلده الذي اشتراها فيه فيعظم ربحه"[3].

التعريف الثاني: حيث عرفت كذلك بأنها: "عمليات تبادل سلع وخدمات بين طرفين على الأقل سواء كان أحدهما أو كلاهما فرد أو منشأة، وسواء كانت المنشأة شركة أشخاص أو أموال، المهم أن كيان تنظيمي يمارس الأعمال. ويلزم لإتمام هذا التبادل الاعتماد على وسيلة أو كثر لاتمامه، وبناء عليه يمكن تصنيف عملية التبادل، هل هي يدوية أو آلية، ملموسة أو غير ملموسة، ورقية أو غير ورقية وهكذا"[4].

---

[1] أحمد عرفة أحمد يوسغ، **التوازي في العقود وتطبيقاته المعاصر: دراسة فقهية مقارنة**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2019، ص 342.

[2] جراهام دونكلي، **التجارة الحرة: الأسطورة والوقائع والبدائل**، تر: مصطفى محمود، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009، ص 13.

[3] محمد بن بلعيد أمنو البوطيبي، **الأوراق التجارية المعاصرة: طبيعتها القانونية وتكييفها الفقهي**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006، ص 10.

[4] أحمد عبده الصباغ، **وقتية الإفصاح المحاسبي عن طريق الانترنت وأثرها على منفعة المعلومات المحاسبية**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2023، ص 139.

التعريف الثالث: وعرفت أيضا بأنها: "نشاط اقتصادي يقوم على أساس ربط الصلة بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك"[1].

التعريف الرابع: حيث تشير التجارة الى: "أي نشاط اقتصادي يقوم به الانسان في أي مكان من العالم بغرض تحقيق الربح من خلاله، يتم من خلال تداول السلع والخدمات بين الأفراد والمؤسسات والحكومات، وتحكم هذا النوع من التعامل القوانين والأنظمة المشرعة منذ مئات السنين بالإضافة الى ما يسمى بالعرف التجاري السائد في المجتمعات وبين الأفراد الذين يمارسون هذا النوع من النشاط"[2].

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف التجارة بأنها: "**نشاط بشري اقتصادي قديم يقوم على تبادل ونقل السلع والبضائع بمختلف مصادرها الطبيعية الزراعية الصناعية**".

المطلب الثاني: مفهوم التجارة الخارجية

بغية التعرف عن ماهية التجارة الخارجية، سنتطرق في هذا المطلب الى تعريف التجارة الخارجية وذكر خصائها وأهدافها واهميتها.

أولا: تعريف التجارة الخارجية

التعريف الأول: تعرف التجارة الخارجية بأنها: "فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية"[3].

التعريف الثاني: وعرفت كذلك بأنها: "عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول، وتعتبر التجارة الدولية من على الاقتصاد الجزئي، كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد وما الى ذلك"[4].

التعريف الثالث: وتعرف كذلك بأنها: "هو أن المعاملات التجارة الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والافراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة"[5].

---

[1] حاتم غائب سعيد، **التجارة ودورها في التنمية الاقتصادية من منظور قانوني**، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 22، 2017، ص 96.

[2] بوراس بودالية، **واقع التجارة الالكترونية في الجزائر**، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، 2021، ص 23.

[3] رائد فاضل جويد، **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 05، العدد 17، 2013، ص 122.

[4] عطا الله علي الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 09.

[5] جمال جويدان الجمل، **التجارة الخارجية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2010، ص 11.

التعريف الرابع: وجاء في تعريف آخر بأنها: "عملية التبادل التجارة في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل"[1].

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها: "**هي عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول**".

ثانيا: أسباب قيام التجارة الخارجية

لا يمكن تصور هناك بلد واحد في العالم مهما تنوعت وتعددت موارده الاقتصادية، أن يعتمد على نفسه اعتمادا كليا في إنتاج كل ما يحتاج أليه من سلع وخدمات، أي أن يستغني عن المنتجات التي يمكن الحصول عليها من الدول الأخرى من سلع غذائية ومنسوجات بمختلف أنواعها، والمكائن والمعدات والأجهزة ومختلف الأدوية والمواد الأولية الأخرى اللازمة لإنتاج السلع والخدمات الأخرى، ألا أن يقوم ذلك البلد بالإنتاج على حساب ارتفاع تكاليف الإنتاج أو انخفاض في نوعيتها، ويتبين من ذلك حقيقة أهمية التجارة الخارجية بالنسبة لجميع الدول.

لقد أدى التخصص الدولي، أو تركيز كل بلد على إنتاج السلع التي يتميز بإنتاجها على البلدان الأخرى، الى زيادة الإنتاج في جميع البلدان وتصدير الفائض عن الحاجات المحلية الى البلدان الأخرى لقاء الحصول على السلع الأخرى التي هي بحاجة أليها.

ومن الملاحظ أن مبدأ التخصص لم يقتصر على إنتاج السلع والخدمات التي تتلاءم وطبيعة الموارد الاقتصادية في كل بلد، بل تعدى ذلك الى ظاهرة تخصص الأفراد في البلد الواحد في فروع المعرفة المختلفة التي تحقق لكل فرد أقصى المنافع الممكنة.

ويعود تخصص الدول في إنتاج سلع معينة الى حقيقة أن الموارد الاقتصادية الطبيعية والبشرية موزعة توزيعا متباينا في جميع الدول، فبعض الدول تتمتع بأراضي زراعية خصبة أو بفائض في رأس المال أو بكثافة في العمل الماهر مقارنة مع دول أخرى، بحيث تتمكن من الاستفادة من هذه المزايا وتتخصص في إنتاج سلع معينة ويمكن بهذه الطريقة زيادة الإنتاج من مختلف السلع والخدمات وتبادلها بين الدول، في حين نقل كمية الإنتاج وتتحدد السلع في حالة غياب التجارة الخارجية ومحاولة كل بلد الاكتفاء ذاتيا[2].

---

[1] خالد أحمد علي محمود، **التجارة الدولية: بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة وآثارها في الفكر الاقتصادي العالمي**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2019، ص 11.

[2] رضا صاحب أبو حمد، **الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2006، ص ص 303-304.

ثالثا: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

هناك العديد من العوامل المؤثرة في حركة واتجاه التجارة الدولية نذكر منها[1]:

1-مستوى التنمية الاقتصادية: حيث أن هذا العامل يلعب دورا هاما في مجال التجارة الخارجية، إذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة حمائية للتجارة الخارجية، عكس ما هو الحال في الاقتصاد المتطور والمتقدم، وذو قاعدة اقتصادية قوية، حيث أنه يتم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية؛

2-أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي: هذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي والعالمي، فالاقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته بحاجة إلى مواد خام، لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات. كما أن للطلب الاستهلاكي دورا في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع.

أما عن الاقتصاد العالمي والدولي، فإن تعبير الطلب بالسيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية، وكذا على استهلاكها من جهة أخرى.

3-سوء توزيع المواد الطبيعية بين الدول: العديد من الدول تحوي المواد الأولية كالنفط والفحم والحديد، وتزداد أهميتها باعتبارها منتجة لهذه المواد، أو امتلاكها لتربة خصبة، وبالتالي تتخصص هذه الدول في إنتاج المنتجات الزراعية؛

4-حجم الدولة: الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية، وتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب سعة في الأسواق، حيث يسهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول، وخاصة الدول الصناعية؛

5-العامل السياسي: الذي يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية؛

6-تغير الميزة النسبية: حيث أن جانب كبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق في المعرفة الفنية ين الدول بصرف النظر عن ظروف كل منها، أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج؛

7-التجارة ونفقات النقل: تؤثر نفقات النقل في التيار والاتجاه العام للتجارة، حيث بانخفاض نفقاته تؤثر في انخفاض نفقات الإنتاج الإجمالية، مما يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الدولية، وعموما يعزى قيام التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية في جانب منه إلى نفقات النقل؛

[1] إبراهيم ريان، يوسف باهي، **دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر في الفترة 1990-2016**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2016-2017، ص ص 08-09.

8-الشركات متعددة الجنسيات: القلة تسيطر على حجم كبير من التجارة الدولية، وسيطرتها على العديد من المنظمات الدولية وأسواق التصدير والاستيراد والفروع الإنتاجية التابعة، وهذه الظاهرة لها انعكاساتها الواضحة على هيكل التجارة الدولية، قد تؤدي إلى مظاهر الجنوح الاحتكاري على مستوى أسواق البلاد الأم أو المضيفة.

الشكل رقم (01-01): العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على: إبراهيم ريان، يوسف باهي، **دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر في الفترة 1990-2016**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2016-2017، ص ص 08-09.

المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية

تعبر السياسات التجارة الخارجية عن التوجهات الكبرى التي تنظم حركة السلع والخدمات، رؤوس الأموال، الموارد البشرية، المعلومات والصرف الأجنبي ما بين الدول، وتتجسد سياسة

أولا: تعريف سياسات التجارة الخارجية

تعددت تعاريف السياسات التجارية يمكن ان نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: حيث عرفت بأنها: "مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف"[1].

التعريف الثاني: وعرفت كذلك بأنها: "تلك الإجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنها الحكومة بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها وبين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل أو اتجاهاته"[2].

التعريف الثالث: وعرفت أيضا بأنها: مجموعة من الإجراءات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول"[3].

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف سياسات التجارة الخارجية بأنها: **"الإجراءات والقرارات التي تتخذها الدولة لتوجيه علاقاتها التجارية مع الخارج، سواءً بالتركيز على الحرية الاقتصادية أو الحماية الاقتصادية، بهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة"**.

ثانيا: أهداف السياسة التجارية

تسعى السياسة التجارية إلى تحقيق أهداف وبلوغ غايات تختلف من دولة إلى أخرى، فهناك الأهداف الاقتصادية الهادفة إلى تنمية الاقتصاد الوطني، ومنها حماية الصناعات الوطنية ومنها تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات هذا بالإضافة إلى تحقيق موارد للخزينة العامة، وهناك الأهداف السياسية التي تسعى بعض الدول إلى

---

[1] ماحي زكرياء، أبنية صبرينة، **أثر سياسات التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2020**، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 07، العدد 02، 2022، ص 351.

[2] نميش خديجة، **سياسات التجارة الخارجية وأثرها على الواردات: دراسة حالة الجزائر**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص 375.

[3] بركان أنيسة، **دور السياسة التجارية في تعزيز التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة**، المجلد 13، العدد 01، 2022 ص 27.

توفير أكبر قدر من الاســـتقلال وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وهناك الأهداف الاجتماعية مثل حماية الصـــحة العامة وتشديد القيود على المشروبات الكحولية ناهيك عن حماية مصالح اجتماعية معينة، إضافة إلى كل هذه الأهداف هناك أهداف استراتيجية للسياسة التجارية وفيما يلي توضيح هذه الأهداف[1]:

1- الأهداف الاقتصادية للسياسة التجارية:

ويمكن إجمالها فيما يلي:

- زيادة موارد الخزينة العمومية للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها؛
- حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية؛
- حماية الاقتصـــاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصـــاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم؛
- حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة لها والمساندة لها؛
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الدولية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.

2- الأهداف الاجتماعية:

ويمكن إجمال أهمها فيما يلي:

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة؛
- إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة.

3- الأهداف الاستراتيجية:

ويمكن إجمال أهمها فيما يلي:

- المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية؛
- العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة مثل البترول.

[1] جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014، ص 223.

ثالثا: أنواع السياسات التجارية الخارجية

من بين تصنيفات السياسة التجارية نجد[1]:

1-سياسة حرية التجارة الدولية:

فهي تشير إلى عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية، ويعتمد أنصار مذهب التجارة على الحجج التالية.

- **التخصص وتقسيم العمل الدولي**: يؤكد أنصار حرية التجارة أن التبادل التجاري الحر الواسع بين العديد؛
- **من الدول المختلفة يؤدي إلى اتساع نطاق الأسواق العالمية** التي تساعد على التخصص وتقسيم العمل الدولي المبني على أساس اختلاف النفقات النسبية والظروف الطبيعية والتاريخية للسلع المناسبة للإنتاج؛
- **انخفاض أسعار السلع**: ينتقد أنصار حرية التجارة الإجراءات الحمائية التي تعود إلى ارتفاع الأسعار كنتيجة للتعريفة المفروضة على السلع المستوردة والتي يتحملها في نهاية المستهلك؛
- **تشجيع التقدم التكنولوجي**: تؤدي حرية التجارة إلى منافسة حادة بين المنتجين ويسعى كل منتج إلى تحسين وتطوير طرق الإنتاج وإدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج وخفض التكلفة وطرح السلع بأسعار منخفضة.

2- سياسة الحماية التجارية:

كما تعرف على أنها قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة ويعتمد أنصار مذهب التجارة على الحجج التالية:

- حماية الصناعة الناشئة، حيث أن تكاليف الإنتاج للصناعة الناشئة تكون مرتفعة وبالتالي عدم قدرتها على المنافسة وارتبطت هذه الحجة بالألماني "فريدريك ليست"؛
- الحماية بغرض تنويع الإنتاج، فقد يؤدي التخصص في صناعة أو عدد من الصناعات إلى التركيز في المنتجات وهذا يؤثر سلبا على الاقتصاد؛
- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية المتوفرة على خبرة من الوجهة الفنية وثقة من الوجهة التسويقية؛

[1] تركية صغير، **سياسة التجارة الدولية في الجزائر وإنعكاسها على الأداء الاقتصادي خلال الفترة 1990-2014**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2015/2014، ص ص 32، 33.

- جذب رؤوس الأموال الأجنبية، إن فرض رسوم جمركية على الواردات من السلع والخدمات يعتبر حافزا للاستثمار الأجنبي حيث تقوم الشركات بإقامة فرع لها فيهذه الدولة لتجنب تلك الرسوم وبالتالي تؤدي الحماية إلى زيادة الدخل ورفع معدل ربح.

المبحث الثاني: الإطار النظري حول تيسير التجارة

تيسير التجارة هو مفهوم يهدف إلى تسهيل وتحسين عمليات التجارة الدولية وتبادل السلع والخدمات بين الدول. يتضمن هذا المفهوم الجهود التي تُبذل لتبسيط الإجراءات الإدارية واللوجستية المتعلقة بالتجارة، والتي قد تشمل الجمارك، والتصاريح، والتحكيم التجاري، والقوانين الضريبية، واللوائح البيئية، وغيرها من العوامل التي قد تؤثر على حركة البضائع والخدمات عبر الحدود.

المطلب الأول: مفهوم تيسير التجارة

سنتطرق في هذا المطلب الى مفهوم تيسير التجارة وذلك من خلال تعريفها وذكر مبادئها.

أولا: مفهوم تيسير التجارة

التعريف الأول: تعرف منظمة التجارة العالمية تيسير التجارة بأنها: "تبسيط ومواءمة إجراءات التجارة الدولية التي تعطي الأنشطة والممارسات والإجراءات الشكلية المرتبطة بجمع عرض وتوصيل ومعالجة البيانات المطلوبة لحركة البضائع في التجارة الدولية"[1].

التعريف الثاني: حيث عرفتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ومركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال الالكترونية فيعرفان تيسير التجارة على أنها: "كل ما تعلق بتبسيط التجارة الدولية، بما في ذلك إجراءات التصدير والاستيراد ومتطلبات العبور التي تطبقها الجمارك والوكالات الأخرى"[2].

التعريف الثالث: فقد عرفت "من خلال خمس نقاط:

-تبسيط إجراءات التجارة والوثائق؛

-مواءمة الممارسات والقواعد التجارية؛

-مزيد من الشفافية في المعلومات والإجراءات الخاصة بالتدفقات الدولية؛

[1] يامن فوحة وآخرون، ت**حليل مستوى تدابير تيسير التجارة في مجموعة من الدول النامية: دراسة حالة مجموعة من الدول العربية ذات الدخل المتوسط للفترة 2004-2020**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، مجلد 13، عدد 01، 2022، ص 112.

[2] وفاء رمضاني، جميلة قدة، **مؤشرات تيسير التجارة وانعكاساتها على الصادرات الجزائرية: دراسة قياسية للفترة 2007Q1-2022Q4**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 19، العدد 33، 2023، ص 23.

-اللجوء الى التكنولوجيات الجديدة لتعزيز التجارة الدولية؛

-المزيد من وسائل الدفع المضمونة للتجارة الدولية (أكثر موثوقية وأسرع)"[1].

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف تيسير التجارة بأنها: " **مجموعة الاجراءات والتسهيلات التي تهدف الى تحسين القوانين التي تحكم حركة البضائع عبر الحدود الوطنية من أجل تقليل حجم التكاليف المرتبطة بعمليات تحويل السلع**".

ثانيا: مبادئ أساسية لتيسير التجارة

تتمثل المبادئ الأساسية لتيسير التجارة في أربعة مبادئ وهي[2]:

1-الشفافية داخل الحكومة تعزز الانفتاح ومساءلة الحكومات والإدارات عن الأفعال وهي تستلزم الإفصاح عن المعلومات على نحو يمكن الجمهور من الاطلاع عليها بيسر واستخدامها. وقد تتضمن هذه المعلومات القوانين واللوائح والقرارات الإدارية ذات الصبغة العامة، والميزانيات والقرارات المتعلقة بالمشتريات والاجتماعات كما ينبغي نشر المعلومات القانونية وبثها إن أمكن قبل تطبيقها للسماح للأطراف المعنية بالإحاطة بها وإجراء التغييرات الضرورية وفقاً لها علاوة على ذلك، يجب دعوة أصحاب المصلحة المعنيين والجمهور للمشاركة في العملية التشريعية بآرائهم ووجهات نظرهم في القوانين المقترحة قبل نفاذها.

2-التبسيط: هو إزالة كل العناصر غير الضرورية والازدواجية في رسميات، وعمليات، وإجراءات التجارة. وينبغي أن يتم ذلك بناء على الوضع القائم الساري حالياً.

3-التناغم: هو جعل الإجراءات، والعمليات، والمستندات الوطنية متسقة مع الأعراف والمعايير والممارسات الدولية. ويمكن أن يتأتى ذلك من تبني وتنفيذ نفس معايير الدول الشريكة، إما كجزء من عملية اندماج إقليمية، أو نتيجة لقرارات يتخذها القائمون على الأعمال.

4-توحيد المعايير: هو عمليات استحداث أنساق للممارسات والإجراءات والمستندات والمعلومات التي اتفقت عليها مختلف الأطراف. وتستخدم المعايير من ثمّ لجعل الممارسات والأساليب متسقة ومتناغمة في نهاية المطاف.

---

[1] خليفة خالدي وآخرون، **اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها الاقتصادية على الدول النامية والأقل نموا**، ملتقى دولي: الاتجاهات للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، 02-03 ديسمبر 2019، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، ص 48.

[2] يامن فوحة وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص 113.

الشكل رقم (01-02): مبادئ تيسير التجارة

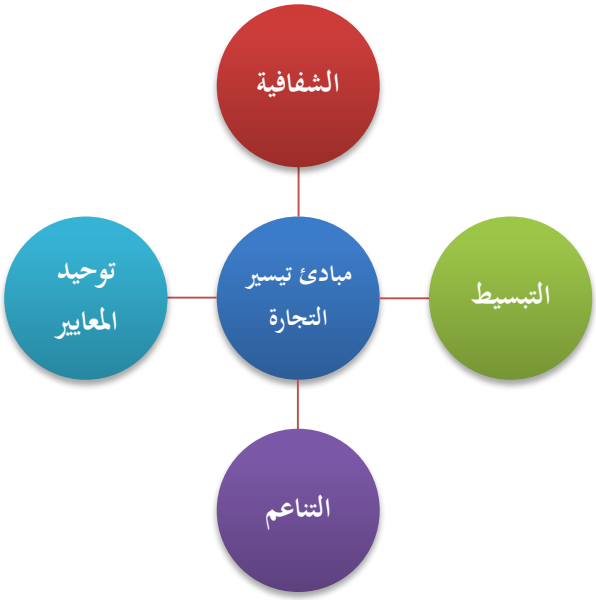

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على: يامن فوحة وآخرون، **تحليل مستوى تدابير تيسير التجارة في مجموعة من الدول النامية: دراسة حالة مجموعة من الدول العربية ذات الدخل المتوسط للفترة 2004-2020**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، مجلد 13، عدد 01، 2022، ص 112.

المطلب الثاني: اتفاقيات ومؤشرات تيسير التجارة

سنتطرق في هذا المطلب الى اتفاقيات تيسير التجارة وأهم مؤشراتها

أولا: اتفاقيات تيسير التجارة

تشمل اتفاقية تيسير التجارة مجموعة من الأحكام الهادفة إلى تذليل الصعوبات الإدارية التي تعوق حركة المبادلات التجارية الدولية، من خلال تخفيف وتبسيط الإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصدير والاستيراد والعبور، وتتألف بشكل عام من 24 مادة مصنفة في ثلاث مجموعات. يتكون القسم الأول من حوالي 40 تدبيرا منصوصا عليه في المواد من 1 إلى 12 المتضمنة للالتزامات التي سيتعين على الحكومات تنفيذها والساعية بصورة واضحة لضبط وتقنين الإجراءات الجمركية للدول الأعضاء أثناء عملية الاستيراد والتصدير؛ أما القسم الثاني فيشرح التدابير المرنة التي ستختص الدول النامية والأقل نموا بتنفيذها والآجال الزمنية المحددة لها، بالإضافة إلى أحكام تربط هذه الالتزامات بالمساعدة الفنية لهذه الدول، وهو ما يطلق عليه بـــ "المعاملة الخاصة والتفضيلية"؛ تجدر الإشارة إلى أن هذا القسم متضمن في المواد من 13 إلى 24 يختص القسم الثالث بالجانب المؤسسي، حيث يلزم الدول الأعضاء بإنشاء لجنة تيسير التجارة على مستوى منظمة التجارة العالمية تسند إليها متابعة ومراقبة تنفيذ الاتفاقية بالإضافة

إلى إنشـــاء لجان وطنية مكونة من الجهات والقطاعات المعنية بتيســـير التجارة يعهد إليها التنســـيق ومتابعة تنفيذ الاتفاقية على المستوى الوطني، كما يحتوي هذا القسم أيضا على أحكام تتعلق بالتنفيذ الشامل للاتفاقية.

جدير بالذكر أن المواد 10،8،5 من الجات (1994) هي الأساس الذي بنيت عليه تدابير اتفاقية تيسير التجارة من خلال تحسين وتوضيح هذه المواد الجدول (01-01) حيث كان من الأسهل والأنسب أن تركز جهود تيسير التجارة في منظمة التجارة العالمية على توضيح أحكام قائمة بالفعل بدلا من محاولة تصميم اتفاقية جديدة من الصفر[1].

الجدول رقم (01-01): بنود اتفاقية تيسير التجارة وعلاقتها بتوضيح وتحسين جوانب من المواد 5، 8، 10.

المادة 10 من الجات: نشر وإدارة اللوائح التجارية	
المادة 01 من اتفاقية تيسير التجارة	نشر وإتاحة المعلومات
المادة 02 من اتفاقية تيسير التجارة	المشاورات المسبقة لتطبيق القوانين واللوائح
المادة 03 من اتفاقية تيسير التجارة	الاحكام المسبقة
المادة 04 من اتفاقية تيسير التجارة	إجراءات الطعن والمراجعة
المادة 05 من اتفاقية تيسير التجارة	إجراءات لتحسين النزاهة وعدم التمييز والشفافية
المادة 08 من الجات: الرسوم والإجراءات المرتبطة بالإستيراد والتصدير	
المادة 06 من اتفاقية تيسير التجارة	تدابير متعلقة بالإتاوات والرسوم المحصلة عند الاستيراد والتصدير
المادة 07 من اتفاقية تيسير التجارة	الافراج عن البضائع وتخصليها
المادة 08 من اتفاقية تيسير التجارة	التنسيق بين الوكالات الحدودية
المادة 09 من اتفاقية تيسير التجارة	حركة البضائع المعدة للاستيراد تحت الرقابة الجمركية
المادة 10 من اتفاقية تيسير التجارة	الإجراءات الشكلية المرتبطة بالاستيراد والتصدير والعبور
المادة 05 من الجات: حرية العبور	
المادة 11 من اتفاقية تيسير التجارة	حرية العبور
التزام جديد	
المادة 12 من اتفاقية تيسير التجارة	التعاون الجمركي

المصدر: خليفة خالدي، **تدابير تيسر التجارة وأثرها في التنمية الاقتصادية: دراسة قياسية لمجموعة من الاقتصادية النامية للفترة (2012-2018)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسويق وتجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2020-2021ص 26.

[1] خليفة خالدي، **تدابير تيسر التجارة وأثرها في التنمية الاقتصادية: دراسة قياسية لمجموعة من الاقتصادية النامية للفترة (2012-2018)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسويق وتجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2020-2021، ص ص 25-26.

وبالرجوع إلى مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية في المنظمة الذي يشير عادة لفئة من النصوص القانونية في اتفاقيات المنظمة الحالية التي تعطي الدول النامية، من جانب واحد، مرونة كبيرة فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات، ومن جانب آخر، تُعطي الدول المتقدمة الحق في معاملة الدول النامية بصورة تفضيلية وعادة ما تُدمج نصوص المعاملة الخاصة والتفضيلية في أربعة فئات:

-فترات طويلة لتنفيذ الاتفاقيات والالتزامات؛

-التدابير الساعية لزيادة فرص التجارة لهذه الدول؛

-نصوص تتطلب من كل الأعضاء مراعاة المصالح التجارية للدول النامية؛

-الدعم المقدم لمساعدة الدول النامية لبناء البنية التحتية ومعالجة النزاعات، وتنفيذ المعايير الفنية.

وبالإضافة للمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية، تحتوي بعض اتفاقيات المنظمة أيضاً على نصوص خاصة لصالح الدول الأقل نموا، وتتضمن هذه الشروط الخاصة بالدول الأقل نمواً أطراً زمنية أطول أو إعفاءات جزئية أو كلية) من الالتزامات وفي سياق المعاملة الخاصة والتفضيلية دائما يقر أعضاء المنظمة بالأوضاع الاقتصادية المختلفة للدول النامية والأقل نمواً وحاجاتها لتنفيذ الالتزامات الواردة في اتفاقيات المنظمة.

كما تمت الإشارة إليه سابقا فقد نصت اتفاقية تيسير التجارة على الجوانب المؤسسية والتنفيذية التي تضفي مرونة كبيرة في تنفيذ الالتزامات من قبل هذه الدول، حيث سمحت بالتنفيذ المرحلي لها على مدار فترات زمنية محددة (الشكل 1) وسوف يكون بمقدور هذه الدول ربط التزاماتها بالحصول على المساعدة الفنية والدعم لبناء القدرات تحت إشراف منظمة التجارة العالمية؛ أي أن كل عضو سيتاح له تحديد الوقت الذي يناسبه وفق رزنامة وضعتها المنظمة لتنفيذ كل بند من الأحكام، كما يمكنه أيضا تحديد الأحكام التي لن يستطيع تنفيذها إلا عند تلقي المساعدة الفنية والدعم لبناء القدرات[1].

وبناء عليه، سيكون على كل دولة من هذه الدول تحديد توقيت التزاماتها ودخولها حيز التنفيذ وفقا للفئات التالية[2]:

-التزامات الفئة A: وتشمل تلك الالتزامات التي حددتها الدول الأعضاء والتي تعتزم تنفيذها عند بدء سريان مفعول الاتفاقية، مع إخطار المنظمة بقائمة لها (أو في غضون عام واحد بعد بدء سريان المفعول في حالة عضو من الدول الأقل نموا)؛

[1] خلفية خالدي وآخرون، مرجع سابق، ص 49.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

–التزامات الفئة B: وتشـــمل تلك الالتزامات التي حددتها الدول الأعضـــاء والتي تعتزم تنفيذها بعد فترة انتقالية عقب بدء سريان مفعول الاتفاقية مع إخطار المنظمة بقائمة لها والفترة الزمنية الانتقالية المزمع بدء التنفيذ بعدها؛

–التزامات الفئة C: وتشـــمل تلك الالتزامات التي حددتها الدول الأعضـــاء والتي ســـيتم تنفيذها بعد فترة انتقالية عقب بدء سريان الاتفاقية وبعد اكتساب القدرة على التنفيذ من خلال توفير المساعدة والدعم الفني لبناء القدرات مع إخطار المنظمة بقائمة لها.

وبالإضافة إلى مواطن المرونة للدول النامية والدول الأقل نموا سالفة الذكر، هناك مواطن أخرى تتمثل فيما يلي[1]:

–آلية الإنذار المبكر: حيث يمكن للعضـــو طلب تمديد الفترة الزمنية من لجنة تيســـير التجارة التابعة للمنظمة إذا واجهته صعوبات في تنفيذ حكم من أحكام الفئتين B وC بحلول تاريخ إخطاره، وسيكون التمديد تلقائيا إذا كان الوقت المطلوب للتمديد لا يتجاوز 3 سنوات؛

–فريق الخبراء: إذا لم يتم منح التمديد المطلوب ولم يكن لدى العضو القدرة على التنفيذ، فإن لجنة تيسير التجارة التابعة للمنظمة ستنشئ فريق خبراء لبحث القضية تتوج بتقديم توصية؛

–المناقلة بين الفئات: يمكن للأعضاء نقل الأحكام بين الفئتين B وC بشروط محددة وسهلة؛

–فترة السماح: أعطت الاتفاقية فترات سماح للدول النامية والأقل نموا بحيث لا تُرفع عليها قضايا أمام هيئة تسوية المنازعات خلال فترة السماح وفقا لكل صنف، ولمدة سنتين من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ للصنف A بالإضافة إلى ستة سنوات للصنف B وثماني سنوات بالنسبة للأقل نموا؛

–أفردت الاتفاقية بنودا حول بناء القدرات الذاتية من خلال الدول المانحة ســـواء كان ذلك ثنائيا أو من خلال منظمات دولية مع إخطار لجنة تيسير التجارة التابعة للمنظمة.

[1] خليقة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 49-50.

الشكل رقم (01-03): اخطار البلدان النامية والأقل نموا بجميع فئات الأحكام

المصدر: خليفة خالدي وآخرون، مرجع سابق، ص 50.

بشكل عام تُرسي اتفاقية تيسير التجارة إطارا جديدا غير معهود لمبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية يظهر فيما يلي[1]:

-لأول مرة في تاريخ الاتفاقيات المتعددة الأطراف تمنح الدول النامية والأقل نموا، الحق في جدولة الالتزامات المستحقة عليها وفقا لمستواها التنموي ومقدرتها على تنفيذ هذه الالتزامات بالإضافة إلى اشتراط توفير المساعدات الفنية للدول النامية وتأهيلها لرفع قدراتها الذاتية قبل تنفيذ الالتزامات؛ فالمادة 13 من الاتفاقية، تقرر على أن "مدى وتوقيت التنفيذ" من جانب البلدان النامية والأقل نموا "يرتبط بقدراتها التنفيذية"، وحيث تفتقر أي دولة نامية أو أقل نمواً إلى القدرة على التنفيذ لن تكون هناك حاجة إلى القيام بذلك حتى يتم تحقيق القدرة على التنفيذ"؛

[1] خليفة خالدي، مرجع سابق، ص 29.

-قد تتلقى البلدان النامية والأقل نمواً التي تعاني من صعوبات في الامتثال للمواعيد النهائية للإخطار مساعدة أو تمديدا للمواعيد النهائية للإخطار حتى إذا كانوا يواجهون صعوبات في تنفيذ حكم ما، فقد يتلقون تمديدا لمواعيد التنفيذ تلك؛

-يسمح للبلدان النامية والأقل نمواً تبديل الأحكام الخاصة بالفئة مما يؤدي إلى تغيير طبيعة التزامات الإخطار والتنفيذ؛

-في الحالات التي لم يتم فيها منح تمديد وما زالت هذه الدول تعاني من صعوبات، يمكن تعيين فريق خبراء لتقييم وتقديم توصيات للتصدي للصعوبات؛

-لقد كانت تدابير المرونة تمنح في الممارسات السابقة بالتساوي وعلى أساس ارتباط كل بلد بالفئة التي ينتمي إليها (دول نامية أو أقل نموا) بمعنى معاملة واحدة وعلى أساس فئوي، تغير هذا المعطى في اتفاقية تيسير التجارة فأصبح التعامل على أساس فردي، أي معاملة كل بلد على حدة، وبذلك ابتعدت الاتفاقية على النهج القديم المتمثل في تصميم مقاربة واحدة تساوي بين الجميع على أساس فئوي؛

-في حين أن اتفاقية تيسير التجارة تخضع بشكل عام للتسوية الرسمية للنزاعات، غير أن العديد من الأحكام تعفي التدابير من اللجوء إلى تسوية المنازعات في ظروف معينة، فبموجب المادة 18 المحددة لتشكيل فريق خبراء، لا يخضع العضو الذي يطلب المراجعة لتسوية المنازعات للالتزامات الخاضعة للمراجعة لفترات زمنية محددة، والتي تختلف بين البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، كما تنص المادة 20 على فترات سماح لا يخضع خلالها تنفيذ أي تدبير من تدابير اتفاقية تيسير التجارة لتسوية المنازعات.

إنّ المعاملة الخاصة والتفضيلية التي تُعطي الدول النامية والأقل نموا مرونة كبيرة فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات، والتي ترتكز أساسا على منح فترات سماح لتنفيذ الالتزامات، وتقديم الدعم المادي والفني لمساعدة هذه الدول للوفاء بالتزاماتها، شكلت نهجا متبعا في معظم اتفاقيات المنظمة غير أن اتفاقية تيسير التجارة تحمل في ثناياها مزايا تفضيلية جديدة غير مسبوقة للدول النامية والأقل نموا مما يعد خروجا كبيرا عن الممارسة التقليدية للمنظمة. في هذا الشأن.

ثانيا: مؤشرات تيسير التجارة

نظرا لتعدد مؤشرات تيسير التجارة (منها لغرض قياس الأداء ومنها لتحليل الوضع، ومنها لتقييم الأداء وقياسه) الصادرة عن المنظمات الدولية، سنحاول في هذه الدراسة تقديم أهمها في الآتي[1]:

1-المؤشرات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: ويطلق عليها بمؤشرات تيسير التجارة، وتضم توافر المعلومات، مشاركة المجتمع التجاري، الأحكام المسبقة، إجراءات الاستئناف، الرسوم والنفقات، الشكليات/المستندات-الشكليات/الأتمتة، الشكليات/الإجراءات، التعاون الداخلي، التعاون الخارجي، الحكم والنزاهة.

2-المؤشرات الصادر عن البنك الدولي: وتشمل نوعين من المؤشرات وهي:

-مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال عبر الحدود: وتضم مؤشر ترتيب التجارة عبر الحدود، مؤشر الامتثال للحدود (الوقت وتكلفة التصدير/الاستيراد)، مؤشر الامتثال الوثائقي (الوقت والتكلفة للتصدير/الاستيراد)، مؤشر النقل الداخلي (الوقت والتكلفة للتصدير/الاستيراد).

-مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: وتضم مؤشر الأداء اللوجستي الدولي، مؤشر الأداء اللوجستي المحلي (البيئة والمؤسسات)، مؤشر الأداء اللوجستي المحلي(الأداء).

3-المؤشرات الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: وتشمل نوعين من المؤشرات وهي:

-مؤشر ربط الشحن البحري: ويضم عدد السفن، إجمالي القدرة الاستيعابية للحاويات لتلك السفن، الحد الأقصى لحجم السفينة، عدد الخدمات، عدد الشركات التي تنشر سفن الحاويات على الخدمات من وإلى موانئ الدولة.

-مؤشر التوصيل الثنائي للشحن البحري: ويضم الشحنات، التوصيلات المباشرة المشتركة، الوسط الهندسي للوصلات المباشرة، مستوى المنافسة في خدمات الشحن، حجم السفن.

3-المؤشرات الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي: ويطلق عليها بمؤشرات تمكين التجارة العالمي وتتكون من إدارة الحدود، كفاءة وشفافية إدارة الحدود: مؤشر الخدمات الجمركية، البنية التحتية للنقل (وتضم كيلومترات مقاعد شركات الطيران المتاحة، جودة البنية التحتية للنقل الجوي، جودة البنية التحتية للسكك الحديدية، مؤشر ربط الشحن البحري، جودة البنية التحتية للموانئ، مؤشر جودة الطرق)، البنية التحتية خدمات النقل ((مؤشر

[1] وفاء رمضاني، جميلة قدة، مرجع سابق، ص ص 24-25.

الأداء اللوجستي الدولي (سهولة وتكلفة الشحن، الكفاءة اللوجستية، القدرة على التتبع والتعقب، توقيت الشحنات إلى الوجهة))، كفاءة الخدمات البريدية، كفاءة تغيير وسيلة النقل)). البنية التحتية توافر واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (اشتراكات الهاتف الخلوي المتنقل، مستخدمي الإنترنت، اشتراكات الإنترنت ذات النطاق العريض الثابت، اشتراكات النطاق العريض المتنقل، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المعاملات التجارية، استخدام الإنترنت للمعاملات التجارية بين المستهلكين، فهرس الخدمات الحكومية عبر الإنترنت).

المطلب الثالث: مفهوم الانفتاح التجاري

يعتبر الانفتاح التجاري من اهم الأساليب الهامة لتحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق الرخاء الاقتصادي على الصعيدين الوطني والدولي، وهو يدعو الى تعزيز الازدهار الاقتصادي من خلال تعزيز التبادل التجاري وتحقيق الفوائد المتبادلة للدول المشاركة.

أولا: تعريف الانفتاح التجاري

تعددت أفكار الاقتصاديين وآراءهم حول إعطاء مفهوم شامل للانفتاح التجاري، وفيما يلي ذكر أهمها:

التعريف الأول: فقد عرف الصندوق النقد الدولي الانفتاح التجاري بأنه: "يمثل تحرير القطاع الخارجي من القيود والعقبات التي تقع من ضمنها الضرائب والقيود الجمركية والإدارية كافة، بمعنى الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات مع رؤوس الأموال من والى الخارج"[1].

التعريف الثاني: فقد عرف الانفتاح التجاري بأنه: السياسة الاقتصادية التي تؤدي للتخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، وتعمل على إتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، وتساهم بتخفيض قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة، فضلاً عن تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية والاتجاه نحو نظام موحد للتعريفة الجمركية وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملا للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد، وسياسات تشجيع الصادرات، و سياسات سعر الصرف، وسياسات إدارة الاقتصاد الكلي، والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين"[2].

---

[1] صبحي عبد الغفور وآخرون، **أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات في العراق: دراسة تطبيقية باستخدام نموذج ARDL للمدة 2004-2019**، مجلة اقتصاديات الاعمال، العدد 02، جزء 01، 2021، ص 180.

[2] رعد محمد ندا، قتيبة ماهر محمود، **قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق وتحليله للمدة (2004-2014)**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، 2019، ص 141.

التعريف الثالث: وعرف كذلك بأنه: "محاولة لتسهيل تبادل السلع والخدمات، والعمل، ورأس المال والأفكار عبر الحدود الدولية بهدف دمج المجتمعات والاقتصادات على المستوى العالمي"[1].

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الانفتاح التجاري بأنه: "**سياسة اقتصادية تهدف إلى تشجيع التجارة الدولية من خلال إزالة الحواجز التجارية مثل الرسوم الجمركية والحواجز غير التعريفية**".

ثانيا: أهمية الانفتاح التجاري

تكمن أهمية الانفتاح التجاري في أهمية التجارة الخارجية، إذ يؤكد العديد من الاقتصاديين أن تحرير التجارة تؤثر إيجابا على مؤشر النمو الاقتصادي ومن ثم على المستوى العام للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية معا، وتسعى إليه التنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع في مستوى الدخل القومي الذي يؤثر على حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه والاتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت. ولقياس الأهمية بالنسبة للتجارة الخارجية نأخذ كمؤشر نصف مجموع الصادرات من السلع كنسبة من الناتج المحلي الخام ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية ويسمى أيضا بدرجة الانفتاح الاقتصاد الوطني[2].

$$E = \frac{(X+M)/2}{PIB} X100$$

بحيث:

M = الواردات.

X = الصادرات.

PIB = الناتج المحلي الخام.

[1] سردار عثمان خضر بأدواي وآخرون، **قياس وتحليل اثر سياسة الانفتاح الاقتصادي على معدلا البطالة والتضخم في الاقتصاد التركي خلال المدة 1990-2020**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة 19، العدد 70، 2021، ص 07.

[2] قلعي كريمة، حيدوش عاشور، **قياس أثر التحرير المالي على الانفتاح التجاري لعينة من البلدان العربية باستخدام نماذج باتل الساكن خلال الفترة 1990-2017**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص 341.

ثالثا: مؤشرات قياس وتقييم الانفتاح التجاري

هناك مجموعة متنوعة من المؤشـــرات المقترحة لقياس درجة الانفتاح التجاري، والتي تســـمح بمعرفة مدى انفتاح الدول اقتصاديا على بعضها البعض بصفة عامة وتجاريا بصفة خاصة، ومنها[1]:

1-مؤشـر درجة الانفتاح التجاري: يعتبر من أهم المقاييس المسـتخدمة لقياس الانفتاح التجاري، ويتم احتسـابه من خلال مجموع قيمة التجارة الخارجية (الصـادرات والواردات) نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويعبر عنه رياضيا كما يلي:

$$T_i \frac{(X+M)_i}{PIB_i}$$

يبين هذا المؤشر مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي. ويدل انخفاض النسبة اقل من 50% على أن انفتاح الاقتصـاد ضـعيف وبالتالي الحمائية والتخلف، ويشـير ارتفاعه إلى اعتماد الاقتصـاد على الأسـواق الخارجية لتصـريف منتجاته والحصـول منها على حاجته من سـلع وخدمات والتبعية للخارج وكذا مدى حسـاسـية الاقتصـاد للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية والسياسـات المالية والاقتصـادية للشـركاء التجاريين. وما يؤخذ على هذا المؤشـــر أنه لا يدل على درجة التطور أو التخلف الاقتصـــادي لدولة ما، فقد يكون مرتفعا في اقتصـــاد أقل انفتاحا كما قد يكون منخفضا في اقتصاد أكثر انفتاحا.

2-مؤشر التركيز السلعي للصادرات: يقيس هذا المؤشر مدى تركيز صادرات الدولة على سلعة أو عدد قليل من السـلع، ويسـتخدم هذا المؤشـر أيضـا في قياس التبعية الاقتصـادية، فالزيادة في التركيز على سـلعة معينة في التصـدير يعتبر من مظاهر التبعية الاقتصـــادية، ما يجعل الدولة أكثر حســـاســـية للتقلبات الكبيرة في الاقتصـــاد. ومن أكثر المقاييس اسـتخداما لقياس تنويع الصـادرات أو التركيز هو مؤشـر هيرشمان Hirshman Index فكلما قل تنويع تركيبة الصادرات ارتفعت قيمة المؤشر والعكس صحيح. وهو من الشكل التالي:

$$Cc = \sum_{i=1}^{i=n} \left(\frac{X_{it}}{X_t}\right)$$

Cc = مؤشر التركيز السلعي للصادرات

X_{it} = صادرات الدولة i خلال السنة t.

X_t = مجموع الصادرات خلال السنة t.

[1] نور الهدى بوحتيم، مســـعود جماني، **تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال 1990-2017**، مجلة العلوم الإنســـانية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 02، 2020، ص ص 173-176.

3-الميل المتوسط للاستيراد: يمكن الكشف عن مدى انفتاح أو انغلاق اقتصاد ما إذا ما قيست درجة انفتاحه بمتوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويوضح هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة على العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية، حيث كلما زادت نسبة هذا المؤشر دل على اعتماد الدولة على العالم الخارجي والعكس صحيح.

4-مؤشر التبادل التجاري: يفسر هذا المؤشر عدد الوحدات المستوردة التي يتم مبادلتها بوحدة من الصادرات، ويشير ارتفاعه على زيادة انفتاح هذا البلد من خلال تحسين معدل التبادل التجاري، وانخفاضه يشير إلى تدهور معدلات التبادل التجاري لهذا البلد، ومن ثم تراجع درجة انفتاحه في فترة معينة. ويعبر عنه رياضيا كما يلي:

مؤشر التبادل التجاري = (حجم الصادرات / حجم الواردات) x 100.

ويسمح المؤشر بالمقارنة بين الدول أو قطاع الأنشطة، وحساب الصادرات والواردات بالأسعار الثابتة تسمح بمقارنة أفضل للحجم الحقيقي للمبادلات.

5-مؤشر التعريفات الجمركية وغير الجمركية: تعتبر مسألة التعريفات الجمركية وغير الجمركية من أحد القضايا البارزة في مناقشة طرق وأساليب قياس الانفتاح التجاري. ويكون معدل التعريفة الجمركية كما يلي:

-معدل التعريفة غير الموزون: يحسب هذا المعدل بمتوسط معدلات التعريفة الجمركية، إلا أنه لا يعكس معدل الانفتاح الحقيقي، لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للسلع.

-معدل التعريفة الموزون: يقوم على أساس ترجيح أهمية السلعة وفق معدلها المخصص إلى مجموع قيمة السلع المستوردة.

لكن ما يواجه هذه الطريقة يكمن في طريقة تقييم هذا المتغير. فلا يمكن الوصول إلى السعر المرجعي إلا في نهاية عملية التحرير، وعلى الرغم من هذا، العديد من التحليلات تفترض أن أسعار العوامل يجب أن تكون هي نفسها للبلدان المفتوحة مع نفس التكنولوجيا كما هو متوقع من قبل نموذج HOS ولذلك تشير بعض المؤشرات إلى قياس مستوى القيود التجارية عن طريق مقارنة مستوى الأسعار المحلية مع الأسعار العالمية، فكلما كان مقياس متوسط التعريفة الجمركية مرتفعا كلما اعتبر البلد أقل انفتاحا، وفي هذا المجال يمكن استعمال الإيرادات الجمركية كمؤشر على الانفتاح التجاري. كما تحدد قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي مستوى الحواجز غير التعريفية الخاصة بالبلد في ثلاث فئات (مفتوحة، معتدلة، ومقيدة)[1].

[1] نور الهدى بوحتيم، مسعود جماني، مرجع سبق ذكره، ص 175.

7-قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر البواقي: اقترح كل من (Guillaumont 1984) و(Syruin & Chenery 1984) طريقة لقياس تدفقات التبادل التجاري بواسطة متغيرات هيكلية مستقلة عن السياسة التجارية، كمتغيرات الحجم والناتج الداخلي الخام والدخل الفردي ومتغيرات خاصة بدرجة انعزال البلد، والمسافة بينه وبين بقية البلدان الأخرى وغيرها. حيث تكمن هذه الطريقة في تقييم الفارق بين حجم التجارة الحالية وحجمها في المستقبل ابتداء من نموذج مرجعي يصبح كمؤشر انفتاح، فإذا كان الفارق أو الباقي موجب دل ذلك على أن البلد منفتح والعكس صحيح.

8-قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر النموذج المزدوج Sachs-Warner 1995: يعتبر النموذج من بين أكثر المؤشرات التي عرفت قبولا من قبل الاقتصاديين مقارنة بالمقاييس الأخرى، نظرا لإعطائه تفسيرا أكثر واقعية ومنطقية لسياسات الانفتاح التجاري. ويقوم المؤشر بتصنيف الدول إلى مجموعتين، البلدان المنفتحة والبلدان المنغلقة على التجارة الخارجية وذلك بالاعتماد على المعايير التالية:

-معيار الحواجز التعريفية وغير التعريفية، إذ لا يجب أن تفوق 40% من قيمة المنتج؛

-معيار سعر الصرف، إذ لا يجب أن يفوق سعر الصرف في السوق السوداء 20% من سعر الصرف الرسمي؛

-معيار النظام السياسي، إذ لا يجب أن يكون النظام اشتراكي؛

-معيار تدخل الدولة، إذ لا يجب أن تحتكر الدولة قطاع التصدير.

وبناء على هذا فإن الدول التي تحقق هذه المعايير مجتمعة تصنف ضمن الدول المنفتحة تجاريا. بينما الدول التي لا تستطيع تطبيق هذه المعايير تصنف ضمن الدول المغلقة تجاريا. ويحدد (welch & wacziarg 2003) تاريخ التحرير كتاريخ يتم فيه استيفاء جميع معايير الانفتاح ل Sachs & Warner.

8-قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج مؤشر النموذج المركب Edwards 1998: يعتبر من أحدث المؤشرات، وقد لاحظ Edwards أن بعض عوائق التبادل التجاري لا تتعلق بالإرادة السياسية، بل تتعلق بالخصائص الطبيعية للدول. وتعتمد هذه الطريقة على استعمال مجموعة من المؤشرات لتشكيل مقياس مركب، يتكون من تسع مؤشرات فرعية، تتعلق الثلاث الأولى بوجود سياسات الانفتاح، بينما تقيس الست الباقية مستوى التفاوتات التجارية. وهي تتنوع كما يلي[1]:

-المؤشر الثنائي (Sachs & Warner 1995)؛

[1] نور الهدى بوحتيم، مسعود جماني، مرجع سبق ذكره، ص 176.

- مؤشر تقرير التنمية في العام 1987؛
- مؤشر البواقي (learmer 1988)؛
-مؤشر علاوة الصرف للسوق السوداء؛
-التعريفة المتوسطة على الواردات؛
-المستوى المتوسط للحواجز غير الجمركية؛
-مستوى التوترات يقيس الاضطرابات الناجمة عن تدخل الدولة؛
-معدل فرض الضرائب المتوسطة على التجارة الخارجية؛
-مؤشر القيود على الواردات (Wolf 1993).

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

نستعرض في هذا المبحث تقديم الدراسات السابقة المتعلقة بالدراسة الحالية للبحث، ومن ثم توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة وبعدها التعقيب على الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

أولا: الدراسات المحلية

-الدراسة الأولى: فوحمة يامن وآخرون، تحليل مستوى تدابير تيسير التجارة في مجموعة من الدول النامية، دراسة حالة مجموعة من الدول العربية ذات الدخل المتوسط للفترة 2004-2020، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 13، العدد 01، 2022.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مستوى تنفيذ تدابير تيسير التجارة في مجموعة من الدول النامية ذات الدخل المتوسط، للفترة 2004-2020، وتم الاعتماد على مؤشرات تيسير التجارة التالية: مؤشر عبء الإجراءات الجمركية، مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: الإجمالي، مؤشر الوقت اللازم لبدء عمل تجاري، مؤشر ربط الشحن البحري، مؤشر الاشتراكات الخلوية المتنقلة، ومؤشر أداء الخدمات اللوجستية: نوعية التجارة والبنية التحتية المتعلقة بالنقل، في تحليل مستوى تنفيذ مجموعة دول الدراسة لتدابير تيسير التجارة. وقد خلصت الدراسة إلى أن أغلب دول الدراسة حققت مستويات متوسطة في تنفيذ تدابير تيسير التجارة المتعلقة بالبنية التحتية الناعمة، وبين مستويات متوسطة ومنخفضة في تنفيذ تدابير تيسير التجارة المتعلقة بالبنية التحتية الصلبة.

-الدراسة الثانية: خالدي خليفة وآخرون، أثر تدابير تيسير التجارة في النمو الاقتصادي أدلة تجريبية من الاقتصادات النامية ذات الدخل المتوسط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2020.

استهدفت هذه الدراسة قياس وتحليل أثر تدابير تيسير التجارة المتمثلة في مؤشر أعباء الإجراءات الجمركية، مؤشر جودة البنية التحتية الجمركية، مؤشر الحوكمة (السيطرة على الفساد)، مؤشر الحوكمة (سيادة القانون)، ومؤشر مزاولة الأعمال/ التجارة عبر الحدود (التكاليف اللازمة للتصدير)، في النمو الاقتصادي معبرا عنه بالنمو السنوي في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، لعينة تتكون من 26 دولة نامية من الشريحة العليا للبلدان متوسطة الدخل حسب تصنيف البنك الدولي، وذلك خلال الفترة الزمنية 2007-2017. في سبيل تحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة منهج بيانات البانل Panel Data Approach بواسطة تطبيق ثلاثة نماذج هي نموذج الانحدار المجمع Poold Regression Model (PRM)، نموذج الآثار الثابتة Fixed Effects Model (FRM)، ونموذج الآثار العشوائية Rondom Effects Model (RRM). كشفت النتائج

التجريبية عن وجود علاقة معنوية بين هذه التدابير والنمو السنوي في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وأظهرت تأثيرا إيجابيا لتيسير التجارة في النمو الاقتصادي في هذه الدول.

-الدراسة الثالثة: رمضاني وفاء، قدة جميلة، مؤشرات تيسير التجارة وانعكاساتها على الصادرات الجزائرية (دراسة قياسية للفترة q4-2007q12022)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 19، العدد 03، 2023.

الإشكالية التي تم مناقشتها في هذه الدراسة تتمثل في البحث عن أثر مؤشرات تيسير التجارة للبنية الصلبة (مؤشري الربط بالشحن البحري المنتظم ومؤشر جودة البنية التحتية للموانئ)، والبنية اللينة (مؤشر عبء الإجراءات الجمركية) على قيمة الصادرات الكلية في الجزائر خلال الفترة 2022Q42007 – Q1، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL. وقد خلصت الدراسة إلى أنه إذا حدثت صدمة في مؤشرات تيسير التجارة بنوعيها اللبنة والصلبة بوحدة واحدة سيدوم هذا التأثير على قيمة الصادرات الكلية مدة أقصاها 07 سنوات و11 شهرا تقريباً حتى ترجع إلى وضعها التوازني والطبيعي، بمعنى أن تأثير مؤشرات تيسير التجارة على قيمة الصادرات الكلية بطيء جدا، كما خلصت النتائج إلى وجود علاقة توازنية بعيدة المدى بين مؤشرات تيسير التجارة والصادرات الكلية على مستوى بيئة الاقتصاد الجزائري.

-الدراسة الرابعة: خالدي خليفة وآخرون، تيسير التجارة والعمالة: أدلة تجريبية من الاقتصادات ذات الدخل المتوسط، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 10، العدد 01، 2022.

تحلّل هذه الورقة العلاقة بين تيسير التجارة ومعدّل العمالة لعينة تتكون من 24 دولة من البلدان متوسطة الدخل (الشريحة الدنيا) خلال الفترة الزمنية (2007-2019). نحدّد وتقيس تيسير التجارة ب: مؤشّر عبء الإجراءات الجمركية، ربط الشحن البحري، مؤشّر جودة البنية التحتية للميناء، وحركة الحاويات في الموانئ. نقدّر العلاقة بين هذه المتغيرات ومعدّل العمالة باستخدام منهج بيانات البانل بواسطة تطبيق ثلاثة نماذج هي نموذج الانحدار المجمع، نموذج الآثار الثابتة، ونموذج الآثار العشوائية. وجدنا أنّه باستثناء مؤشّر جودة البنية التحتية للميناء الذي ظهر أنّه غير دال إحصائيا، فإنّ جميع متغيرات تيسير التجارة الأخرى لها تأثير عكسي في معدّل العمالة عند مستوى معنوية 1%.

-الدراسة الخامسة: شتوان ريمة، شقبقب عيسى، أثر الانفتاح المالي والتجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 11، العدد 01، 2023.

تهدف هذه الورقة الى دراسة أثر الانفتاح المالي والتجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 بالاعتماد على منهجية شعاع الانحدار الذاتي واختبار السببية، اضافة الى اختبار جوهانسن

لاختبار التكامل المشترك ودوال الاستجابة. حيث توصلت الدراسة ان للانفتاح تجاري أثر موجب على نمو الاقتصادي في حين ان الاثر المالي له أثر سلبي، اضافة الى ان هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري، كذلك اكدت دوال الاستجابة ان أثر صدمة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي كان قوي، حيث حقق الانفتاح التجاري أثر إيجابي مستمر، وبذلك يكون الانفتاح التجاري قد حفز في زيادة النمو الاقتصادي. عكس استجابة الانفتاح المالي لنمو الاقتصادي الذي كان متذبذب وبالتالي كانت مساهمته ضعيفة في نمو الاقتصادي.

–الدراسة السادسة: فؤاد مجناح، النوري حاشي، دراسة قياسية لأثر بعض محددات سياسة تحرير التجارة الخارجية والسياسة التجارية على الميزان الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 03، العدد 02، 2020.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تطبيق نمذجة قياسية لأثر بعض المتغيرات لسياسة تحرير التجارة الخارجية والسياسة التجارية على الميزان الخارجي في الجزائر للفترة (1980-2017)، وذلك من أجل محاولة فهم وتفسير طبيعة العلاقة الاقتصادية بين بعض المتغيرات (سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات) والميزان الخارجي، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية المختارة وتأثيرها على الميزان الخارجي في الجزائر سواء في الأجل القصير أو الطويل، كما أن تزايد أهمية التجارة الخارجية من منطلق أن الاقتصاد الجزائري في الظرف الحالي يسعى إلى ربط عديد القنوات التجارية بإمضائه على اتفاق الشراكة مع الصين ودول الاتحاد الأوروبي و كذا مسعى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة الخارجية.

–الدراسة السابعة: خالدي خليفة، تدابير تيسير التّجارة وأثرها في التّنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسويق وتجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2021/2020.

استهدفت هذه الدراسة قياس وتحليل أثر تدابير تيسير التجارة المتمثلة في مؤشر ربط الشحن البحري، مؤشر جودة البنية التحتية للميناء، مؤشر عبء الإجراءات الجمركية، مؤشر حركة الحاويات في الميناء، في التنمية الاقتصادية معبرا عنها بكل من إنتاجية الفرد العامل، معدل العمالة، ومؤشر التنمية البشرية، لعينة تتكون من 24 دولة نامية من البلدان متوسطة الدخل (الشريحة الدنيا) حسب تصنيف البنك الدولي، وذلك خلال الفترة الزمنية 2007-2019. لتحقيق ذلك استخدمت الدراسة منهج بيانات البانل بواسطة تطبيق ثلاثة نماذج قياسية هي نموذج الانحدار المجمع، نموذج الانحدار الثابت، ونموذج الآثار العشوائية.

أسـهمت الدراسـة بما يلي: (1) اقترحت تعريفا جديدا لتدابير تيسـير التجارة. (2) أضـافت لبنة تحليلية يعتقد أنه لم يتم التطرق إليها من قبل. (3) طبقت نظرة شمولية أثناء البحث التجريبي في التعبير عن مسـتويات التنمية الاقتصـادية. توصـلت الدراسـة إلى ثلاث نتائج رئيسـية: (1) تباينت طبيعة تأثير تيسـير التجارة في النمو الاقتصادي. (2) يؤثر تيسير التجارة سلبا على معدلات العمالة. (3) يسهم تيسير التجارة في تحسين أداء مؤشر التنمية البشرية. من أهم التوصيات التي تقدمت بها الدراسة: (1) أن تستثمر الحكومات في موضوع تيسير التجارة خاصة من خلال تخفيف الأعباء الجمركية، وإيلاء الموانئ اهتماما متزايدا. (2) ينبغي على المؤسسات الدولية ذات الشـأن أن تتبنى تعريفا موحّدا لتيسـير التجارة. (3) التفكير في تطوير نموذج تجاري كفيل بأن يُضَـمِّن التكاليف الناشئة عن سلاسل الإمداد العالمية.

الدراسـة الثامنة: وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة: دراسـة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شـهادة دكتوراه في العلوم الاقتصـادية، تخصـص الاقتصـاد الدولي والتنمية المسـتدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2019/2018.

هدفت الدراسـة إلى تسـليط الضـوء على موضـوع حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، دراسة حالة الجزائر، وذلك من خلال الإشكالية الرئيسية التالية: ما مدى مساهمة منظمة التجارة العالمية في التوفيق بين حماية البيئة وأهداف تحرير التجارة الخارجية؟ ولتحقيق ذلك فقد تم الاعتماد على عدة مناهج، من بينها المنهج التاريخي من خلال عرض لتطور النظريات لتطور النظريات والأسـاليب المفسـرة لقيام التجارة الخارجية، وكذا التطور التاريخي لتحرير التجارة الخارجي وحماية البيئة في إطار الجات والمنظمة العالمية للتجارة، وكذلك تم الاعتماد على المنهج الوصـفي التحليلي كونه يلائم طبيعة الموضـوع المعالج من خلال وصـف وتحليل كل مكوناته وأجزائه، كما تم الاستعانة بأسلوب دراسة الحالة والتي من خلالها تم التطرق إلى كل ما يتعلق بالتجارة الخارجية والبيئة في الجزائر، وتحليل الانعكاسات المرتقبة من انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة

وخلصـت الدراسـة إلى أن العلاقة بين التحرير التجاري والبيئة علاقة ترابطية، حيث يوجد تباين في وجهات النظر، فهناك من يرى أن تحرير التجارة بإمكانه المساهمة في حماية البيئة من خلال التكنولوجيا النظيفة، في حين يرى البعض عكس ذلك، كما ترى المنظمة العالمية للتجارة أن التحرير التجاري ليس سـبباً رئيسـياً في تدهور البيئة بل هو فشـل قوانين السـوق والدولة في التعامل مع المشـكلات البيئية، إلا أنها لا تنفي مسـاهمتها في تزايد المشكلات البيئية.

كما تم التوصل إلى أن المنظمة العالمية للتجارة ساهمت في تحرير التجارة الخارجية من القيود الجمركية وغير الجمركية، وذلك وفق المبادئ والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال مؤشراتها الوزارية، كما حاولت التوفيق بين متطلبات التحرير التجاري وحماية البيئة، وذلك من خلال المادة 20 من اتفاقية الجات والتي تنص على حماية الإنسان والحيوان والنبات بما فيها حماية البيئة، كما أن اتفاقيات المنظمة تجيز استخدام المعايير الفنية والتي تتفق مع الأهداف البيئية بطريقة أكثر وضوح. وبالتالي بروز اتجاهين مختلفين، ركز الاتجاه الأول حول موضوع العلاقة بين السياسات التجارية والبيئة، أما الاتجاه الثاني فتمثل في مخاوف الدول النامية من الآثار المتوقعة للسياسات البيئية على تنافسية منتجاتها، وإمكانية استخدام الدول المتقدمة كسياسات حمائية لمنتجاتها، وفي هذا الإطار سعت المنظمة العالمية للتجارة إلى إيجاد صيغة مناسبة من التوفيق بين أهداف تحرير التجارة الخارجية، وحماية البيئة التي قد تضع قيوداً على المبادلات التجارية وتشكل تدابير حمائية، وذلك من خلال مؤشراتها الوزارية، وكذا لجنة التجارة والبيئة.

ثانيا: الدراسات باللغة العربية

-الدراسة الأولى: عبد الوهاب ذنون سعدون، قياس وتحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في تركيا باستخدام أنموذج (ARDL) للمدة 1980-2019، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 14، العدد 45، 2020.

يهدف البحث الى قياس وتحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في تركيا خلال المدة 1980- 2019 مستخدماً أنموذج (ARDL) لتحقيق ذلك، ومنطلقا من فرضية فحواها وجود علاقة تأثير إيجابي معنوي لمتغير الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي لتركيا أثناء المدة المذكورة آنفا، ويعتمد البحث المنهج الوصفي الى جانب المنهج الكمي القياسي للوصول الى هدفه وتحقيق فرضيته. وقد تم استخدام أحدث الأساليب والاختبارات القياسية، اذ تم استخدام اختبار الاستقرارية إلى جانب استخدام منهج التكامل المشترك واختباراته فضلاً عن استخدام اختبار السببية بين متغيرات الأنموذج ومن ثم تقدير أنموذج (ARDL) الذي يعطي أفضل التقديرات من بين النماذج البديلة. وخلص البحث الى استخلاص مجموعة من النتائج والتوصيات وأهمها إثبات وجود علاقة تأثير إيجابية معنوية لمتغير الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي لتركيا خلال مدة البحث، موصياً بتعزيز ذلك النمو ومصادره وعلى رأسها الانفتاح التجاري والاستفادة من مزياته بتنويع القاعدة الصناعية وتوسيعها وذلك من خلال دعم الصناعات ذات القيم المضافة المرتفعة والصناعات التصديرية لتحقيق فائض تجاري وإنعاش التجارة الاقليمية وميزانها التجاري.

-الدراسة الثانية: سعد صالح عيسى، عطية محمد إسماعيل، قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2016) باستخدام أنموذج (ARDL)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 14، العدد 43، 2018.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق باستخدام أنموذج (ARDL) للمدة (2003-2016)، وتم تحويل البيانات السنوية إلى بيانات ربع سنوية باستخدام برنامج (Eviews.9)، وتم التعبير عن الانفتاح التجاري بالصادرات + الواردات/الناتج المحلي الإجمالي، أما النمو الاقتصادي فعبر عنة بنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتوصلت الدراسة إلى ان الانفتاح التجاري يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل أصبحت العلاقة طردية بينهما، أي أن اثر الانفتاح التجاري في العراق يظهر في الأجل الطويل على النمو الاقتصادي، وكذلك أظهرت النتائج أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، وخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات التجانس، وأوصت الدراسة بالاستفادة من مزايا الانفتاح التجاري في تنويع القاعدة الاقتصادية من اجل التخلص من حالة الاقتصاد الريعي الأحادي المعتمد على النفط فقط، والتحول إلى اقتصاد متنوع.

-الدراسة الثالثة: قتيبة ماهر محمود، سعد محمود الكواز، القياس الاقتصادي لأثر التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية في بلدان نامية مختارة للمدة (1990-2019)، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، المجلد 01، العدد 02، 2021.

يهدف البحث لمعرفة آثار التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية لبلدان نامية مختارة هم (ماليزيا، تايلند، سنغافورة، تركيا، جنوب افريقيا، الجزائر) للأجلين القصير والطويل للمدة (1990-2019)، توصل البحث باستخدام طريقة منهجية التكامل المشترك ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة PANEL-ARDL-(PMG)). أظهرت النتائج للعلاقة طويلة الأجل: أنّ العلاقة طردية بين المتغيرات المستقلة (إجمالي الصادرات، إجمالي الاستيرادات) والمتغير التابع متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، وأنّ الزيادة فيها بنسبة (1%) فإنّ ذلك يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي بنسب (0.517%)، (0.270%) على التوالي، وأمّا التركز السلعي للصادرات والانفتاح التجاري فكانت غير معنوية عند مستوى (5%) وفي العلاقة قصيرة الأجل: فإنّ العلاقة طردية بين المتغيرات المستقلة (إجمالي الصادرات، إجمالي الاستيرادات) والمتغير التابع وأنّ الزيادة فيها بنسبة (1%) فإنّ ذلك يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي بنسب (0.187%)، (0.167%) على التوالي، وأمّا التركز السلعي للصادرات فكان غير معنوي عند مستوى (5%)، في حين أنّ الانفتاح التجاري ذو علاقة عكسية ومعنوية وأنّ الزيادة فيه بنسبة (1%) فإنّ ذلك يؤدي إلى انخفاض

متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي بنسبة (0.132%-). وأوصى البحث بالعمل على تعزيز التبادل الدولي وتطوير القطاع المالي والمصرفي والخدمي وتعزيز دور التجارة الإلكترونية للمساهمة في تطوير التجارة الخارجية، وضـــرورة زيادة الإنفاق على البحث والتطوير والتقنيات الحديثة والابتكار للمســـاهمة في زيادة التجارة الخارجية والمحافظة على الموارد.

-الدراسة الرابعة: عثمان عبد اللطيف جاسم، سعد محمود الكواز، قياس وتحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في التجارة الخارجية لإيران للمدة (1990-2019)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصـــادية، المجلد 18، العدد 58، الجزء 01، 2022.

يهدف البحث إلى بيان تأثير بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية لإيران في الأجل الطويل والقصـــير من خلال اســـتخدام أســـاليب القياس الاقتصـــادي الحديثة وتقدير تلك العلاقة خلال مدة البحث (1990-2019)، وبعد دراسة سكون السلاسل الزمنية لبيانات المتغيرات المستخدمة عن طريق استخدام طريقة منهجية التكامل المشـــترك والاعتماد على نموذج الانحدار ذو الفجوات المتباطئة زمنياً ((ARDL، فقد توصـــل البحث إلى وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ووجود علاقة طويلة الأجل فمن خلال النتائج التي ظهرت تبين أن الاشـــارة ســـالبة بين التجارة الخارجية ومتغير الانفاق العام لكنها ليســـت معنوية عند مســـتوى (5%)، مع وجود العلاقة الطردية بين الناتج المحلي والتجارة الخارجية وهي معنوية عند مســـتوى معنوية (5%)، وأن أي زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بنســـبه (1%) تؤدي الى زيادة قدرها (0.774%) في التجارة الخارجية، مع وجود العلاقة الطردية بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشـر، وأن أي زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشـــر بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة قدرها (0.128%) في التجارة الخارجية، وكذلك وجود العلاقة العكسـية بين أسـعار الصـرف والتجارة الخارجية وهي غير معنوية عند مسـتوى معنوية (5%)، وأوصـى البحث بالاهتمام بالتجارة الخارجية وتنويع المصـادر الإنتاجية والتصـديرية، وتشـجيع سـياسـة الحماية للإنتاج الوطني من خلال فرض الضـرائب الجمركية على السـلع المسـتوردة ودعم قطاعات الإنتاج المحلي واعتماد سياسـة سـعر صـرف تسـاعد في زيادة التجارة الخارجية وضـرورة إصـلاح النظام المصـرفي وتوجيه الإنفاق العام نحو الإنفاق الاسـتثماري وتخفيض النفقات غير الضـرورية وخفض الإنفاق الجاري وزيادة الاسـتثمار الأجنبي في القطاعات الاقتصـادية كافة ومنها القطاع الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات.

-الدراسة الخامسة: سرحان أحمد سليمان وآخرون، التحليل الاقتصادي لكفاءة التجارة الخارجية المصرية مع الدول والتكتلات الاقتصادية الافريقية، المؤتمر الدولي الثامن للتنمية الزراعية المتواصلة، كلية الزراعة بالفيوم، جامعة الفيوم، 5-7 مارس 2018.

استهدف البحث دراسة وتحليل كفاءة التجارة الخارجية المصرية وهيكلها السلعي مع الدول والتكتُلات الاقتصادية الأفريقية خلال الفترة (2001- 2015م)، ويُمكن تحقيق هذا الهدف من خلال: (1) التعرف على أهم التكتُلات الاقتصادية الأفريقية، (2) دراسة الوضع الراهن للتجارة الخارجية الكُلية المصرية مع التكتلات الاقتصادية الأفريقية، (3) دراسة وتحليل الهيكل السلعي للتجارة الخارجية المصرية مع التكتُلات الاقتصادية الأفريقية، (4) تقدير كفاءة التجارة الخارجية المصرية مع الدول والتكتُلات الاقتصادية الأفريقية، (5) اقتراح مجمُوعة من السياسات والآليات التنفيذية لمواجهة المعوقات التي تُواجه تنمية الصادرات المصرية للدُول والتكتُلات الأفريقية. اعتمد البحث على استخدام بعض أساليب التحليل الاقتصادي الوصفي والكمي، وعلى وجه التحديد تم استخدام: (1) مُعادلات الإتجاه الزمنى العام لدراسة تطور المتغيرات البحثية موضع البحث، (2) أسلوب التحليل التطويقي للبيانات لتقدير كفاءة التجارة الخارجية المصرية مع الدُول والتكتُلات الأفريقية. وقد توصل البحث لمجمُوعة من النتائج يُمكن استعراض أهمها فيما يلي: (1) حققت مصر فائض في ميزانها التجاري الكُلى مع كُل التكتلات الاقتصادية الأفريقية خلال الفترة (2001- 2015م)، حيث كان أعلى صافي ميزان تُجارى كُلى في صالحها مع تكتُل الكُوميسا بقيمة بلغت حوالي 635.66 مليون دولار، يليه تكتُلات غرب أفريقيا، أفريقيا الوسطى، شرق أفريقيا، والسادك بقيمة بلغت حوالي 176.63، 29.18، 13.03، 6.82 مليون دولار لكُل منها على الترتيب، وبمُعدل نمو مُتزايد بلغ نحو 21.22%، 10.67%، 16.19%، 68.57%، 343.66% لكُل منها على الترتيب. (2) يُعد تكتُل الكُوميسا أكبر شريك للصادرات والواردات المصرية من بين التكتُلات الاقتصادية الأفريقية بقيمة بلغت حوالي 1210.14، 574.48 مليون دولار لكل منها على الترتيب، يليه تكتُل السادك بقيمة بلغت حوالي 273.06، 266.23 مليُون دولار لكُل منها على الترتيب. (3) تتركز أهم الصادرات المصرية إلى التكتُلات الاقتصادية الأفريقية في مجمُوعات: البلاستيك ومواده، السكر وحلوياته، الوقود والزيوت المعدنية ومُنتجاتها، الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، والراتنجيات والمستحضرات النباتية لتكتُلات الكُوميسا، شرق أفريقيا، غرب أفريقيا، السادك، وأفريقيا الوسطى على الترتيب، بينما تتركز الواردات المصرية من تلك التكتُلات في مجمُوعات: النحاس، القهوة والشاي والتوابل، الوقود والزيوت المعدنية ومُنتجاتها، النحاس ومواده. (4) تتركز أهم الواردات المصرية من السلع الزراعية من التكتُلات الاقتصادية الأفريقية في

مجمُوعات: القهوة والشـــاي والتوابل، البذور والحبوب الزيتية، القُطن، التبغ، الأسماك، اللحوم، ومُنتجات الالبان، بينما تندر الصادرات المصرية إلى التكتلات الاقتصادية الأفريقية من السلع الزراعية سوى بعض الحبوب ومُنتجات الألبان إلى تكتل الكُوميسا.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

-John S. Wilson, Catherine L. Mann, Tsunehiro Otsuki, Assessing the Benefits of Trade Facilitation: A Global Perspective, The World Economy, Volume 28, Issue 6, 2005.

تقدر هذه الورقة العلاقة بين تيســير التجارة وتدفقات التجارة باســتخدام مجموعة من الســلع المصــنعة المصنفة للفترة 2000-2001 لــ 75 دولة. تم تحديد وقياس وتقييم أربع فئات لتيسير التجارة من حيث تأثيرها على تدفقات التجارة الثنائية باستخدام نموذج الجاذبية. والتدابير الأربعة لتسهيل التجارة هي: البنية التحتية للموانئ (الجوية والبحرية)، والبيئة الجمركية، والبيئات التنظيمية، والبنية التحتية للأعمال التجارية الإلكترونية.

وتشـير النتائج إلى أن رفع القدرة العالمية إلى منتصـف الطريق إلى المتوسـط العالمي في المجالات الأربعة من شأنه أن يزيد التجارة بمقدار 377 مليار دولار. تزيد معظم مناطق العالم صادراتها من وارداتها. وترجع هذه النتيجة إلى حد كبير إلى زيادة الصادرات إلى أسواق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي يتم الحصول عليها من خلال الجهود التي يبذلها كل بلد لتحسين الموانئ والجمارك والأنظمة والبنية التحتية للخدمات. بالإضافة إلى ذلك، تشير النتائج إلى أن الإصلاح وبناء القدرات في مجال تيسير التجارة في المجالات المتعلقة بالمواد الخامسة والثامنة والعاشرة من اتفاقية الجات والتي هي قيد المناقشـة في منظمة التجارة العالمية يمكن أن يؤدي إلى توسـيع التجارة والصـادرات بشـكل كبير. والعديد من تدابير الإصـلاح اللازمة لتحقيق هذا الهدف لا تحتاج بالضـرورة إلى مشـاريع اسـتثمارية واسعة النطاق، بل تتطلب إجراء إصلاحات قانونية وإدارية لتسهيل التجارة.

-John S. Wilson, Catherine L. Mann, Trade Facilitation and Economic Development: Measuring the Impact, World Bank Policy Research Working Paper, No. 2988, 2016.

يقوم المؤلفون بتحليل العلاقة بين تيســير التجارة، والتدفقات التجارية، ونصــيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة آسـيا والمحيط الهادئ بالنسـبة لقطاع السـلع. وهي تحدد وتقيس تيسـير التجارة باسـتخدام أربعة مؤشـرات واسـعة النطاق. ويتم إنشـاؤها باسـتخدام البيانات الخاصـة بكل بلد فيما يتعلق بكفاءة الموانئ، والبيئة الجمركية، والبيئة التنظيمية، واستخدام الأعمال الإلكترونية. ويقومون بتقدير العلاقة بين هذه المؤشـرات والتدفقات التجارية باستخدام نموذج الجاذبية. يتضمن النموذج التعريفات والمتغيرات القياسية الأخرى. ويرى المؤلفون أن تعزيز

كفاءة الموانئ له تأثير كبير وإيجابي على التجارة. الحواجز التنظيمية تعيق التجارة. وتشـــير النتائج أيضًـــا إلى أن التحسينات في الجمارك وزيادة استخدام الأعمال الإلكترونية تعمل على توسيع التجارة بشكل كبير، ولكن بدرجة أقل من تأثير الموانئ أو القواعد التنظيمية. ثم يقوم المؤلفون بتقدير فوائد جهود محددة لتيســـير التجارة من خلال قياس التحسـن التفاضـلي من قبل أعضـاء منظمة التعاون الاقتصـادي لآسـيا والمحيط الهادئ (APEC) في هذه المجالات الأربعة. واسـتناداً إلى السـيناريو الذي يقوم فيه أعضـاء منظمة التعاون الاقتصـادي لدول آسـيا والمحيط الهادئ (APEC) بتحسين قدراتهم بمعدلات أقل من المتوسط إلى منتصف الطريق إلى المتوسط لجميع الأعضاء، فقد وجد المؤلفون أن التجارة البينية داخل منظمة التعاون الاقتصـادي لآسـيا والمحيط الهادئ (APEC) يمكن أن تزيد بمقدار 254 مليار دولار. ويمثل هذا زيادة بنســـبة 21 في المائة تقريبًا في التدفقات التجارية داخل منظمة التعاون الاقتصـادي لآسـيا والمحيط الهادئ (APEC)، ويأتي نصـفها تقريبًا من تحسـين كفاءة الموانئ في المنطقة. وباســـتخدام تقديرات دولار وكراي لتأثير التجارة على نصـــيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تشـــير هذه التحســـينات في تيســـير التجارة إلى زيادة في متوســـط نصـــيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ بنسبة 4.3 في المائة.

-Michael Engman, The Economic Impact of Trade Facilitation, OECD Trade Policy Papers, No.21, 2005.

تتناول هذه الورقة الأثر الاقتصـــادي لتيســـير التجارة، ولا ســـيما العلاقة بين تيســـير التجارة والتدفقات التجارية والإيرادات الحكومية والاستثمار الأجنبي المباشر. وهو جزء من سلسلة من الدراسات التي تحلل الجوانب المختلفة لتيسير التجارة والهدف هو المساهمة في المناقشات في مجموعة التفاوض التابعة لمنظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة (NGTF) وأماكن أخرى في مجتمع السياسات التجارية. وترى الورقة أن تحسين وتبسيط الإجراءات الجمركية سيكون له تأثير إيجابي كبير على التدفقات التجارية. ويبين التقرير كذلك أن عددا كبيرا من البلدان النامية في معظمها تمكنت من تعزيز الإيرادات الحكومية من خلال تنفيذ برامج تحديث الجمارك التي أدت إلى تحصـــيل الضـرائب التجارية بشـكل أكثر كفاءة. بالإضـافة إلى ذلك، توضـح الورقة أن تسـهيل حركة البضـائع عبر الحدود سـيكون له تأثير إيجابي على قدرة أي بلد على جذب الاسـتثمار الأجنبي المباشـر والاندماج بشـكل أفضـل في سلاسل توريد الإنتاج الدولية.

-Evdokia Moïsé and others, Trade Facilitation Indicators: The Impact on Trade Costs, OECD Trade Policy Papers, No. 118, 2011

يعرض هذا التقرير نتائج مؤشرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتقييم الأثر الاقتصادي والتجاري لتدابير محددة لتسهيل التجارة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. تم إنشاء اثني عشر مؤشرًا لتيسير التجارة(TFIs) ، تتوافق مع مجالات السياسة الرئيسية قيد التفاوض في منظمة التجارة العالمية، بهدف تقدير تأثير معالجة عقبات تيسير محددة في الإجراءات التجارية لبلد معين. بالنسبة لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن مجالات السياسة التي يبدو أن لها أكبر الأثر على حجم التجارة وتكاليفها هي الأحكام المسبقة، وتوافر المعلومات، والإجراءات الشكلية، والإجراءات، والتعاون بين الوكالات. وإذا أضيفت جميع المؤسسات المالية المستهدفة، فإن إمكانية خفض التكاليف ستصل إلى ما يقرب من 10% من تكاليف التجارة، وهو تقدير يتوافق مع الأدبيات الموجودة. وينبغي أن يؤدي استخدام مؤشرات تيسير التجارة الفردية إلى تمكين البلدان من إجراء تقييم أفضل لأبعاد تيسير التجارة التي تستحق الأولوية. يتم الآن توسيع مشروع TFI التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ليشمل البلدان خارج منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

-Tomasz Iwanow, Colin Kirkpatrick, Trade facilitation, regulatory quality and export performance, Journal of International Development, Vol 19, 2007.

الهدف من هذه الورقة هو قياس المكاسب المحتملة في الأداء التجاري من تنفيذ إصلاح تيسير التجارة. وتطبق الدراسة نموذج الجاذبية المعزز بتيسير التجارة والجودة التنظيمية ومؤشرات البنية التحتية لتقييم تأثير تيسير التجارة والقيود الأخرى المتعلقة بالتجارة على أداء الصادرات. ومن الناحية الكمية، تشير النتائج التي توصلنا إليها إلى أن تحسنا بنسبة 10 في المائة في تيسير التجارة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في الصادرات بنحو 5 في المائة. ومن شأن التحسينات المئوية المتطابقة في البيئة التنظيمية وفي جودة توفير البنية التحتية أن تؤدي إلى زيادات تتراوح بين 9 و11 في المائة و8 في المائة على التوالي.

وتؤكد النتائج أنه على الرغم من أن تيسير التجارة يمكن أن يساهم في تحسين أداء الصادرات، فإن التحسينات في جودة البيئة التنظيمية والبنية التحتية الأساسية للنقل والاتصالات لها نفس القدر من الأهمية أو أكثر في تيسير نمو الصادرات. والاستنتاج هو أن تيسير التجارة وحده من غير المرجح أن يؤدي إلى تحسن كبير في أداء الصادرات.

-Ben Shepherd, John S. Wilson, Trade facilitation in ASEAN member countries: Measuring progress and assessing priorities, Journal of Asian Economics, Vol 33, 2009.

تستعرض هذه الورقة التقدم ومؤشرات تيسير التجارة في الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتظهر النتائج أن تكاليف الاستيراد والتصدير تختلف اختلافا كبيرا في البلدان الأعضاء، من مستويات منخفضة للغاية إلى مستويات مرتفعة إلى حد ما. وعادة ما تكون الحواجز الجمركية وغير الجمركية منخفضة إلى معتدلة. وتتراوح جودة البنية التحتية والقدرة التنافسية لقطاع الخدمات من المعقول إلى الممتاز. وباستخدام نموذج الجاذبية القياسي، وجد المؤلفون أن التدفقات التجارية في جنوب شرق آسيا حساسة بشكل خاص للبنية التحتية للنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشير النتائج إلى أن المنطقة يمكن أن تحقق مكاسب اقتصادية كبيرة من إصلاح تيسير التجارة. وقد تكون هذه المكاسب أكبر بكثير من تلك المكاسب الناجمة عن الإصلاحات التعريفية المماثلة. وتشير التقديرات إلى أن تحسين مرافق الموانئ في المنطقة، على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي إلى توسيع التجارة بنسبة تصل إلى 7.5% أو 22 مليار دولار. ويفسر المؤلفون ذلك على أنه مؤشر على الدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه البنية التحتية للنقل في تعزيز التجارة البينية في المنطقة.

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

من خلال استعراضنا لهذه المجموعة من الدراسات يتبين أن هناك مجهودا معتبرا قد بذل في مجال البحث في موضوع تيسير التجارة على اقتصاديات الدول النامية وكل الدراسات السابقة قدمت إضافة معتبرة في مجال تيسير التجارة، ويتبين من خلال الدراسات مدى تنوعها وذلك بسبب أهمية هذا الموضوع وأنه أصبح يشكل الهاجس الرئيسي في النمو الاقتصادي التي تسعى جميع الدول إلى تحقيقها.

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث عرض الأبيات النظرية والمفاهيم المتعلقة بالتجارة الخارجية وتيسير التاجرة، كذلك اتفقت على الدور الذي يلعبه تيسير التجارة على الدول النامية .

في حين يتضح وجه الإختلاف في أن هذه الدراسة تختلف في بيئة التطبيق، حيث طبقت هذه الدراسة على الجزائر وبعض من الدول النامية (مصر، المغرب) في حين ان معظم الدراسات السابقة طبقت على عدة دول، كذلك في الفترة الدراسية حيث كانت الحدود الزمنية للدراسة من 2007 الى 2023.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل توصلنا الى ان تيسير التجارة تسعى الى تحسين الإجراءات التي تحكم حركة البضائع العابرة للحدود الوطنية بجعلها تنتقل بشكل أشرع وأسلس وأرخص عن طريق خفض التكاليف والقيود التنظيمية التي ترتبط بعملية العبور، كالتوثيق الزائد ومتطلبات الإمتثال الجمركي المرهقة والإجراءات الإدارية المطولة والبنية التحتية للنقل المهترئة والخدمات اللوجستية السيئة، وأن تيسير التجارة يتضمن بعدين، احدهما "صلب" يتعلق بالبنية التحتية الملموسة مثل الطرق والموانئ والاتصالات السلكية واللاسلكية، وبعد "ناعم" يتعلق بالشفافية إدارة الجمارك وبيئة الأعمال وغير ذلك من الجوانب المؤسسية غير الملموسة.

الفصل الثاني:

تحليل أثر مستوى تيسير التجارة

لدول العربية:

الجزائر، المغرب، مصر

تمهيد:

تلعب التجارة دورًا هامًا في تنمية الدول العربية، وتُعدّ تيسير التجارة مفتاحًا لتحقيق أقصى استفادة من هذه الإمكانية. يهدف هذا التحليل إلى فهم أثر مستوى تسيير التجارة على النمو الاقتصادي في مجموعة من الدول العربية. من خلال تحليل البيانات باستخدام نموذج تحليل الانحدار، نسعى إلى:

- تحديد مجالات تحسين تسيير التجارة في الدول العربية.
- صياغة سياسات تجارية فعالة تُسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية.

يُواجه تحليل أثر تيسير التجارة بعض التحديات، مثل نقص البيانات وتعقيد العلاقة بين تيسير التجارة والنمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإنّ تحليل أثر تيسير التجارة ضروري لفهم كيفية تحسين بيئة التجارة في الدول العربية وتعزيز النمو الاقتصادي فيها.

لذلك سنتطرق في المبحث الى تحليل أثر مستوى تيسير التجارة لمجموعة من الدول العربية وذلك من خلال:

المبحث الأول: دراسة القدرة التنافسية التصديرية لدول نامية (الجزائر–مصر–المغرب) واختراق أسواقها

سيتناول هذا المبحث تقدم مجموعة من الدول محل الدراسة ضمن أثر تيسير التجارة من خلال التفصيل في مؤشرات تيسير التجارة للبنية الناعمة ومؤشرات تيسير التجارة للبنية الصلبة.

مجتمع الدراسة:

تم اختيار مجموعة من الدول العربية والتي تصنف ضمن الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل بحسب تصنيف البنك الدولي وهي الجزائر ومصر والمغرب

المطلب الأول: القدرة التنافسية التصديرية (التوسع في المنتوجات)

القدرة التنافسية التصديرية التغيير في صادرات المنطقة فيما يتعلق بالتغيرات في الصادرات العالمية. أذا ارتفعت الصادرات العالمية وارتفعت صادرات المنطقة بمقدار مماثل، فلا يوجد أي تغيير في قدرتها التنافسية التصديرية.

ولكن أذا ارتفعت صادرات المنطقة أكثر من الصادرات العالمية، فأن المنطقة أصبحت أكثر قدرة على المنافسة. وتتضمن التوسع في المنتوجات، التوسع في الأسواق الجغرافية، حصة السوق التصدير نتيجة الحوافز والنمو في الحصة السوقية بالإضافة الى النمو في الصادرات.

أولا: حالة الجزائر:

القدرة التنافسية التصديرية العالمية للجزائر في الفترة 2018/2006، تتضمن التوسع في المنتوجات، والتوسع في الأسواق الجغرافية، بالإضافة إلى الحصة السوقية والتصدير للبلد، والجدول الموالي يمثل تطور التنافسية العالمية للجزائر خلال الفترة 2006 – 2018

الجدول (02–01): التوسع في المنتجات للجزائر للفترة 2006–2018

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	9,851	-3,802	21,484	-23,557	5,364	11,455	6,236	1,042	-3,824	-28,90	-18,96	13,655	13,184

Source: www.unido.org

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الجزائر شهدت توسعًا جيدًا في منتجاتها حيث بلغت الزيادة 9,851 وحدة، وبعدها تراجع سنة 2007 بتراجع كبير مع انخفاض قدره 3.802–، وفي سنة 2008 تعافت

بقوة مع توسع بلغ 21.484، فيما شهد سنة 2009 تدهورا كبيرا حيث انخفض التوسع الى 23.557-، ثم بدأ بالنمو سنة 2010 مع زيادة وصلت الى 5.364، وحقت توسعا إيجابيا سنة 2011 بلغ 11.455، كذلك سنة 2012 حيث بلغ 6.236 ليعود للانخفاض الى سنة 2016 حيث وصل الى 18.96، وفي سنة 2017 شهد تفاعيا ملحوظا حيث بلغ 13.655 وفي سنة 2018 استمر بالنمو بشكل إيجابي ولكن أقل قليلا من العام السابق حيث بلغ 13.184

الشكل (02-01): التوسع في المنتجات وتدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة للجزائر للفترة 2006-2018

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

نلاحظ أن تحسن كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية قد يكون له تأثير سلبي غير مقصود على توسع المنتجات المحلية. يمكن تفسير ذلك من خلال ازدياد المنافسة من السلع الأجنبية في ظل الظروف اللوجستية المحسّنة لتدفقات التجارة. قد يؤدي ذلك إلى خروج بعض الصناعات المحلية من السوق، خاصة تلك التي لا تتمتع بميزة تنافسية كافية.

الشكل (02-02): التوسع في المنتجات وتدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة للجزائر للفترة 2006-2018

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

نلاحظ إنّ تحسين مؤشرات البنية التحتية لتيسير التجارة، مثل كفاءة الموانئ وسهولة الإجراءات الجمركية، يُساهم بلا شك في تحسين الظروف وعوامل تدفق السلع الأجنبية إلى الأسواق المحلية. وتوفر هذه العوامل المحسّنة للواردات مزايا تنافسية من حيث السعر، ممّا يمنحها قدرة أكبر على منافسة المنتجات المحلية. وقد يُؤدي ذلك إلى خروج بعض الصناعات والمنتجات المحلية من المنافسة في السوق المحلي أو حتى الأجنبي، ممّا قد يُترجم إلى جمود أو انكماش في مجال توسع المنتجات المحلية.

ثانيا: حالة مصر

أما دولة مصر وهي دولة عربية فالقدرة التنافسية التصديرية العالمية لها في نفس الفترة، والتي تتضمن التوسع في المنتوجات، والتوسع في الأسواق الجغرافية، بالإضافة إلى زيادة الحصة السوقية والتصدير لمصر، والجدول الموالي يمثل تطور التنافسية العالمية لمصر خلال الفترة 2006 – 2018.

الجدول رقم (02-02): يمثل الجدول الموالي تطور التنافسية الصناعية لمصر خلال الفترة 2006-2018

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مصر	4,508	-2,705	12,341	-6,457	0,587	6,304	-0,243	0,179	-3,591	-12,49	-4,952	-0,169	2,851

Source: www.unido.org

يمثل تطور التنافسية الصناعية لمصر خلال الفترة 2006-2018 تقلبات كبيرة بين الارتفاع والانخفاض. بدأ عام 2006 بارتفاع ملموس عند 4.508، لكنه شهد تراجعاً حاداً في 2007 ليصل إلى -2.705. تلا ذلك انتعاش كبير في 2008 حيث ارتفع إلى 12.341، ولكن سرعان ما عاد إلى التراجع في 2009 مسجلاً

-6.457. في 2010 كان هناك تحسن طفيف إلى 0.587، واستمر هذا الاتجاه الإيجابي في 2011 بوصوله إلى 6.304. مع ذلك، عادت التنافسية للانخفاض في 2012 لتصل إلى -0.243، ثم تحسنت بشكل طفيف في 2013 لتسجل 0.179. عام 2014 شهد تراجعاً ملحوظاً مرة أخرى إلى -3.591، وتبع ذلك انخفاض كبير في 2015 حيث بلغت -12.49. في 2016 و2017 استمر التراجع مع تسجيل -4.952 و -0.169 على التوالي، قبل أن تتحسن التنافسية الصناعية بشكل ملحوظ في 2018 لتصل إلى 2.851. تعكس هذه التقلبات التحديات الاقتصادية والسياسية التي واجهتها مصر خلال هذه الفترة وتأثيرها المباشر على القطاع الصناعي.

الشكل (02-03): التوسع في المنتجات تدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة لمصر ما بين 2006-2018

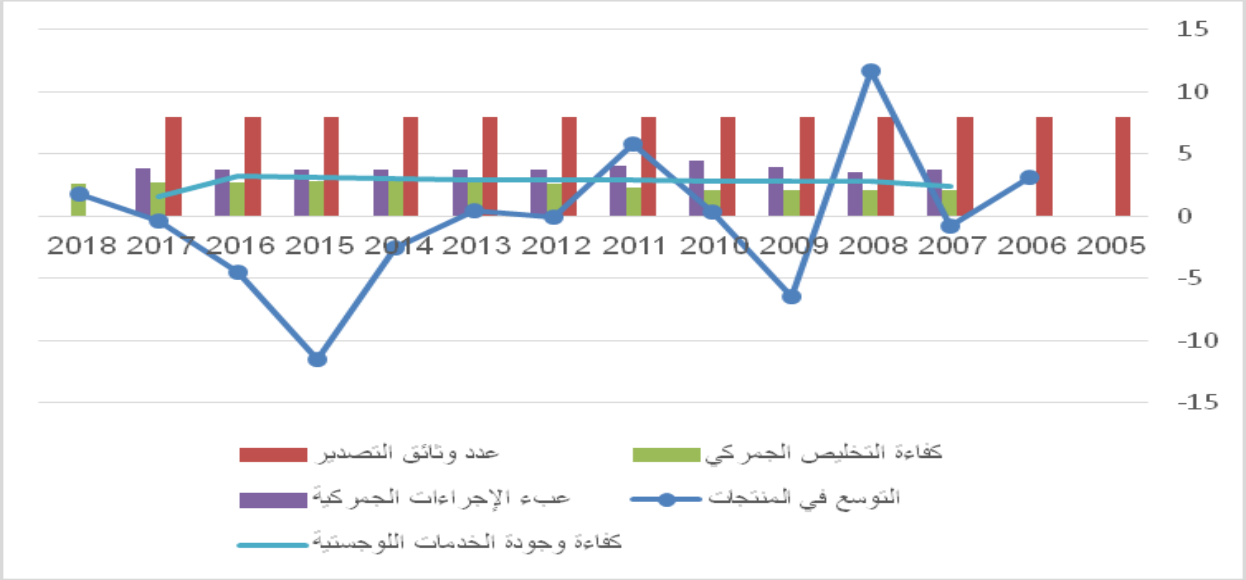

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

يُثير التحسن في كفاءة التخليص الجمركي تساؤلات حول تأثيره على توسع المنتجات المحلية. فمن ناحية، قد يُساهم ذلك في تسهيل دخول السلع الأجنبية إلى السوق المحلي، مما قد يُؤدي إلى ازدياد المنافسة على حساب المنتجات المحلية.

من ناحية أخرى، قد يُحفز توسع المنتجات المحلية على زيادة عبء الإجراءات الجمركية، مما يُشكل تحديًا إضافيًا يتطلب حلولًا فعالة لضمان استمرارية التوسع دون عوائق.

الشكل (02-04): التوسع في المنتجات وتدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة لمصر من 2006-2018

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

بتمعننا في الشكل نرى أن زيادة المؤشرات البنية الصلبة يساهم في دخول السلع الأجنبية مما يمكنها على منافسة المنتج المحلي، وهذا يؤدي على عدم التوسع في المنتجات

ثانيا: حالة المغرب

وفي حالة دولة المغرب وهي من دول المغرب العربي والتي تتشابه مع الجزائر، وهي أيضا دولة عربية فالقدرة التنافسية التصديرية العالمية للمغرب في الفترة 2018/2006، تتضمن كذلك التوسع في المنتوجات، والتوسع في الأسواق الجغرافية، والحصة السوقية وعمليات التصدير لمغرب، ويمثل الجدول الموالي تطور التنافسية الصناعية للمغرب خلال 2006-2018

الجدول (02-03): التوسع في المنتجات للمغرب للفترة 2006-2018

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المغرب	-5,387	1,339	11,823	-4,959	-5,348	1,017	-2,771	-2,460	1,359	8,597	0,445	-7,511	-1,050

Source: www.unido.org

شهد التوسع في المنتجات للمغرب خلال الفترة 2006-2018 تقلبات ملحوظة بين النمو والانكماش. بدأ عام 2006 بانكماش كبير بلغ -5.387، تلاه نمو في 2007 حيث سجل 1.339، ثم قفزة كبيرة في 2008 محققًا 11.823. ومع ذلك، عاد التوسع للتراجع في 2009 ليصل إلى -4.959 واستمر هذا الاتجاه السلبي في 2010 عند -5.348. في 2011، سجل التوسع نموًا طفيفًا عند 1.017، لكنه تراجع

مرة أخرى في 2012 و2013 مسجلاً -2.771 و -2.460 على التوالي. في 2014، شهد التوسع انتعاشًا طفيفًا مسجلاً 1.359، وتبعه نمو كبير في 2015 بلغ 8.597. ومع ذلك، عاود التوسع الانخفاض في 2016 عند 0.445، ثم انكمش بشكل كبير في 2017 ليصل إلى -7.511 قبل أن يتعافى جزئيًا في 2018 مسجلاً -1.050. تعكس هذه التقلبات تأثير العوامل الاقتصادية والسياسية المختلفة على قدرة المغرب على توسيع منتجاته خلال هذه الفترة.

الشكل (02-05): التوسع في المنتجات تدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة للمغرب للفترة 2006-2018

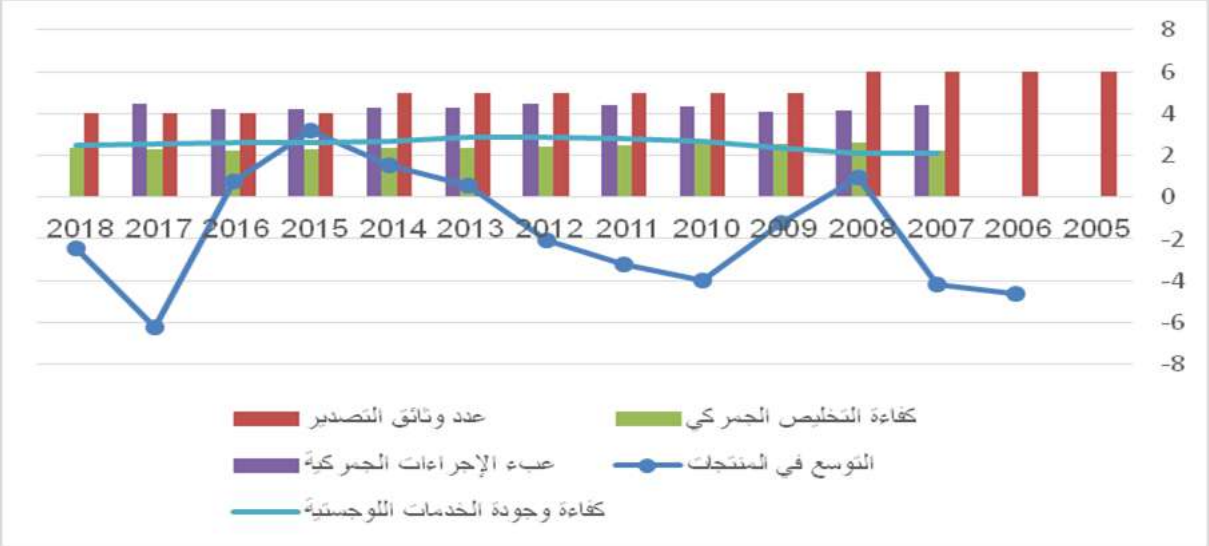

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

ترتبط العلاقة بين عبء الإجراءات الجمركية وتوسع المنتجات المحلية بعلاقة تبادلية وثيقة فمن ناحية، يُساهم انخفاض عبء الإجراءات الجمركية في تسهيل دخول المنتجات المحلية إلى الأسواق، مما يُعزز تنافسيتها ويُحفز توسعها.

الشكل (02-06): التوسع في المنتجات وتدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة للمغرب للفترة 2006-2018

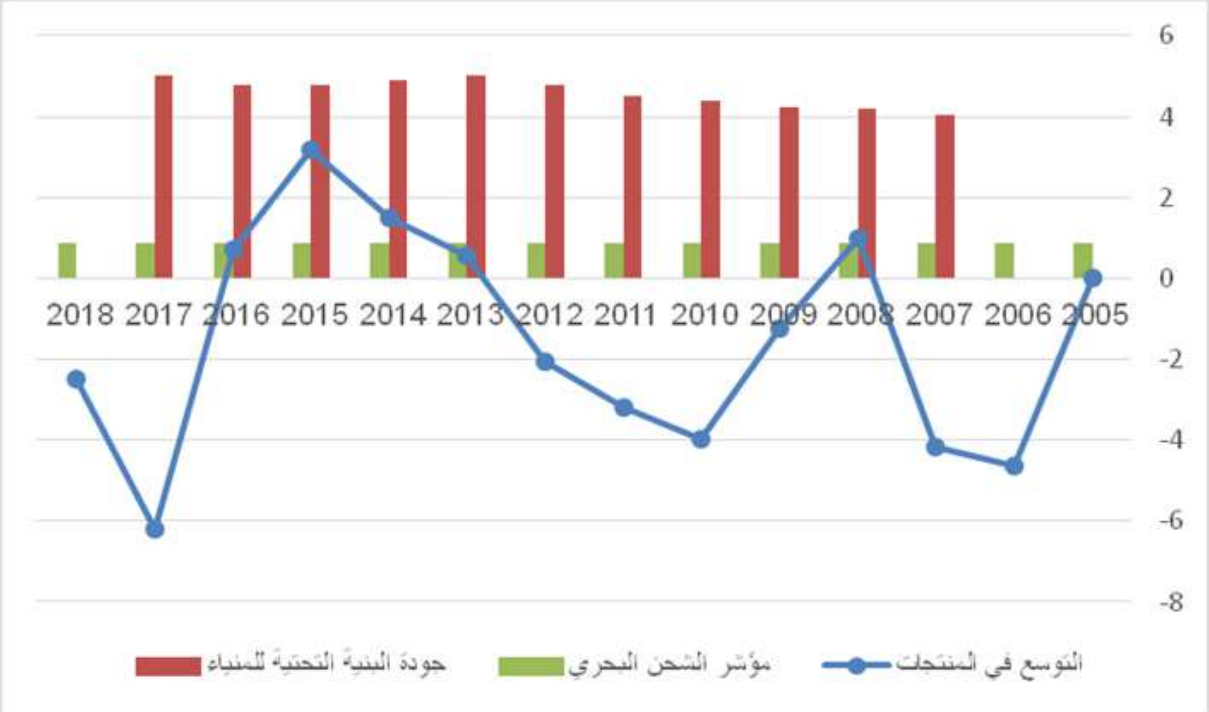

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

يُساهم انخفاض مؤشر الشحن البحري وتحسين البنية التحتية للموانئ في تسريع عمليات نقل وتحميل السلع، مما يُؤدي بدوره إلى تحفيز توسع المنتجات المحلية.

المطلب الثاني: اختراق أسواق التصدير

يقيس هذا المؤشر مدى وصول الصادرات الدولة الى الأسواق المثبتة بالفعل. يتم حسابه على أنه عدد البلدان التي يصدر اليها المراسل منتجا معينا مقسوما على عدد البلدان التي أبلغت عن استيراد المنتج في ذلك العام. قد يشير اختراق الصادرات المنخفض الى وجود حواجز أمام التجارة تمنع الشركات من زيادة عدد الأسواق التي تصدر أليها.

أولا: حالة الجزائر:

يمثل الجدول الموالي تطور التنافسية العالمية للجزائر خلال فترة 2006-2017

الجدول (02-04): اختراق أسواق التصدير للجزائر للفترة 2006-2017

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	1,74421	1,77659	1,79461	1,751	1,8042	1,73941	1,76385	1,7760	1,7957	1,7313	1,8469	1,8955

Source: https://mec.worldbank.org

شهد اختراق أسواق التصدير للجزائر خلال الفترة 2006-2017 تحسنًا مستمرًا مع بعض التقلبات الطفيفة. بدأ عام 2006 بمعدل 1.74421 وشهد ارتفاعًا طفيفًا في 2007 إلى 1.77659، واستمر هذا الاتجاه الإيجابي في 2008 حيث بلغ 1.79461. في 2009، كان هناك انخفاض طفيف إلى 1.751، لكنه سرعان ما عاد للارتفاع في 2010 ليصل إلى 1.8042. شهد عام 2011 انخفاضًا طفيفًا إلى 1.73941، تلاه ارتفاع في 2012 ليصل إلى 1.76385 واستمر بالارتفاع في 2013 مسجلاً 1.7760. في 2014، بلغ المعدل 1.7957، ورغم انخفاضه في 2015 إلى 1.7313، إلا أنه شهد ارتفاعًا ملحوظًا في 2016 ليصل إلى 1.8469، وواصل هذا الاتجاه في 2017 ليبلغ 1.8955. يعكس هذا التحسن العام قدرة الجزائر على تعزيز تواجدها في أسواق التصدير، على الرغم من بعض التقلبات التي قد تكون ناجمة عن عوامل اقتصادية وسياسية محلية ودولية.

الشكل (02-07): اختراق أسواق التصدير والتدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة للجزائر للفترة 2005-2017.

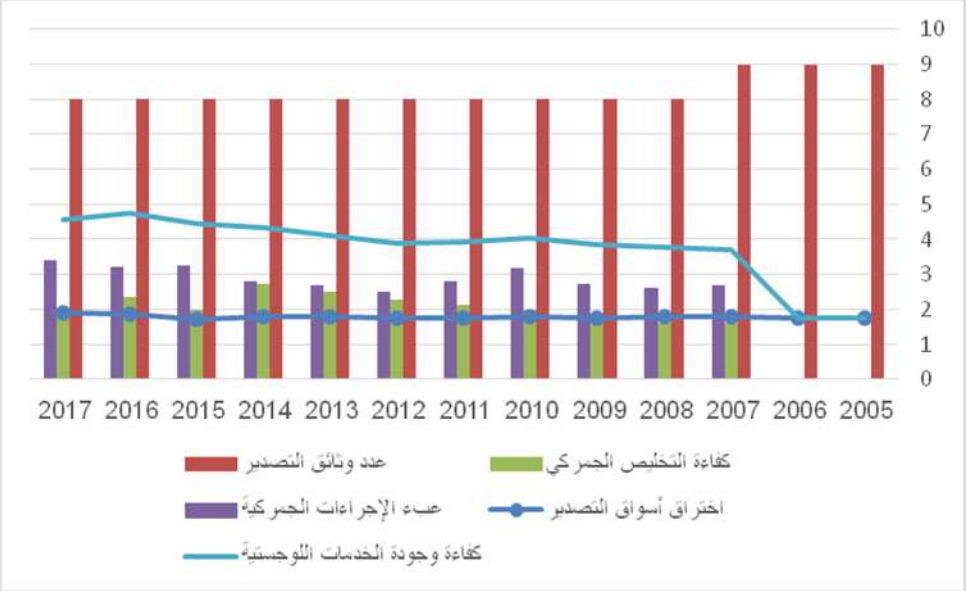

المصدر: من أعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

لعب تحسين تدابير تيسير التجارة للبنية الناعمة دورًا هامًا في تعزيز قدرة السلع التصديرية الجزائرية على اختراق الأسواق العالمية والاستحواذ على حصص سوقية جديدة. ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى المزايا السعرية التي تتحقق نتيجة تحسن جودة الخدمات اللوجستية.

الشكل (02-08): اختراق أسواق التصدير والتدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة للجزائر للفترة 2005-2017.

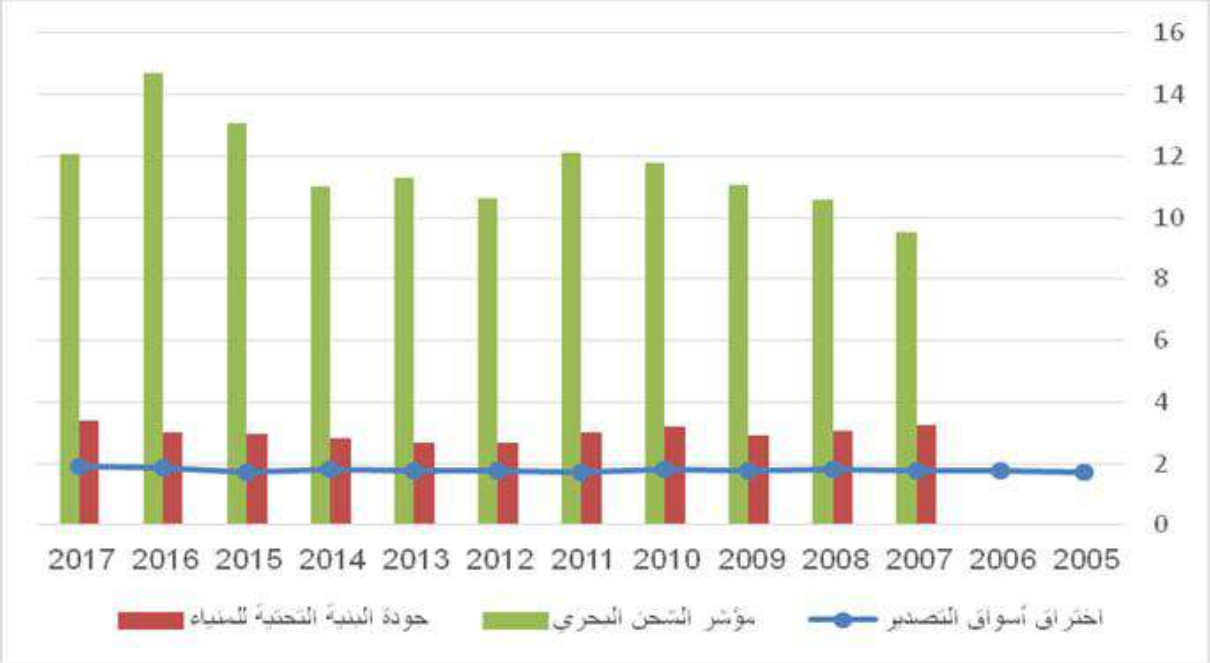

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

تعتبر جودة البنية التحتية للميناء ومؤشر الشحن البحري من العوامل الحاسمة التي تساعد الشركات على اختراق أسواق التصدير بفعالية. فالموانئ ذات البنية التحتية المتطورة تسهل عملية نقل السلع بسلاسة وكفاءة، مما يقلل من التكاليف التشغيلية ويزيد من سرعة وصول المنتجات إلى الأسواق المستهدفة. بالإضافة إلى ذلك، تعزز هذه الموانئ الثقة بين الشركات والعملاء بفضل قدراتها العالية على التعامل مع كميات كبيرة من الشحنات بأمان وفي الوقت المحدد. مؤشر الشحن البحري، الذي يعكس جودة وأداء خدمات الشحن في الميناء، يلعب دورًا محوريًا في قرارات الشركات المتعلقة بالشحن والتصدير. موانئ ذات مؤشر شحن بحري مرتفع تشير إلى خدمات لوجستية متفوقة، معالجة فعالة للشحنات، وأوقات تسليم دقيقة، مما يجعلها جذابة للشركات التي تتطلع إلى التوسع في الأسواق الخارجية. بالتالي، فإن تحسين البنية التحتية للميناء ورفع مؤشر الشحن البحري يعزز من القدرة التنافسية للشركات ويزيد من فرص نجاحها في الأسواق العالمية، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي والتجاري على المستوى الوطني والدولي.

ثانيا: حالة مصر:

الجدول رقم (02-08): يمثل الجدول الموالي تطور التنافسية الصناعية لمصر خلال الفترة 2005-2017

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مصر	5,7524	5,9421	6,4222	6,5212	6,4096	6,6412	6,3106	6,3828	6,7027	6,7259	6,5798	6,7724	7,1537

Source: https://mec.worldbank.org

خلال الفترة من عام 2005 إلى عام 2017، شهدت الصناعة المصرية تطورًا في التنافسية مع معدلات نمو متفاوتة. بلغ معدل النمو في الصناعة 5.7524 في عام 2005، وارتفع إلى 7.1537 في عام 2017. في الفترة الوسيطة، شهدت الصناعة تقلبًا في معدلات النمو، حيث كان أعلى معدل نمو في عام 2016 بلغ 6.7724، بينما كان أدنى معدل نمو في عام 2011 بلغ 6.3106. على الرغم من التقلبات، إلا أن الاتجاه العام كان نحو التحسن، مما يشير إلى تعزيز التنافسية الصناعية لمصر على مدى تلك الفترة.

الشكل (02-09): اختراق اسواق التصدير تدابير البنية الناعمة ولتيسير التجارة لمصر للفترة 2005 -2017

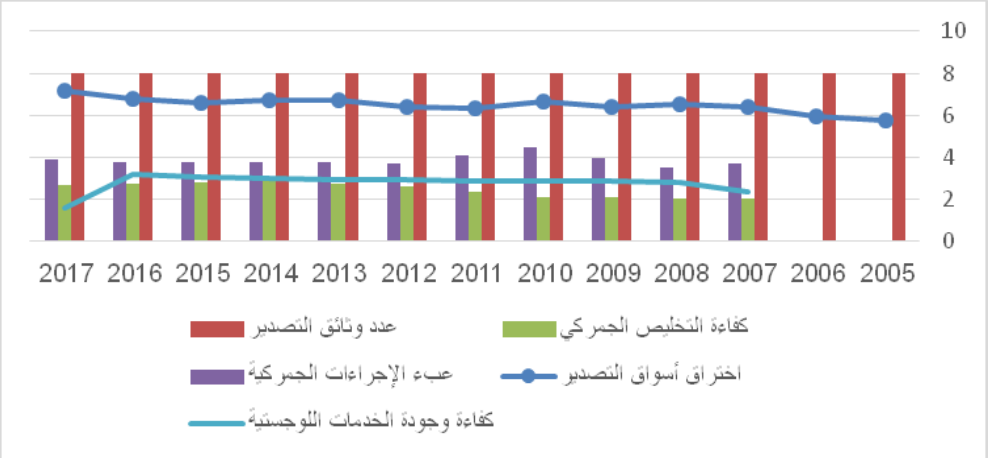

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

نلاحظ ان هناك علاقة طردية بين اختراق سوق التصدير ومؤشرات تيسير التجارة، حيث عندما تزيد هذه المؤشرات يكون هناك المزيد من اختراق اسواق التصدير

الشكل (02-10): اختراق اسواق التصدير وتدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة لمصر خلال الفترة الممتدة 2005-2018

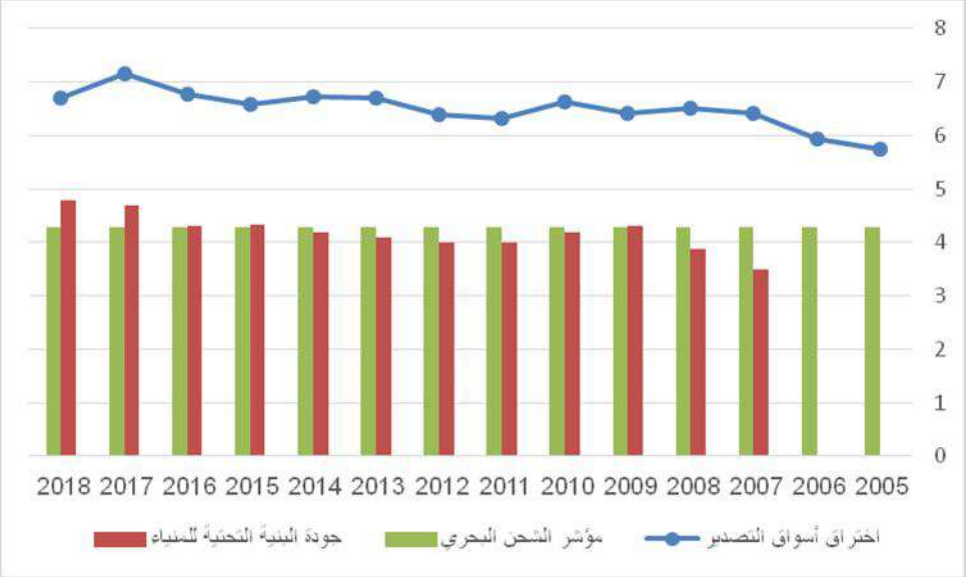

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

ترتبط جودة البنية التحتية للموانئ ارتباطًا وثيقًا بقدرة الدولة على الوصول بصادراتها إلى الأسواق المثبتة . فكلما كانت جودة البنية التحتية أفضل، زادت سهولة وسرعة نقل البضائع، مما يُساهم في تعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية في هذه الأسواق.

ثالثا: حالة المغرب:

الجدول رقم (02-09): يمثل الجدول الموالي تطور التنافسية الصناعية للمغرب خلال فترة 2006 – 2017

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المغرب	4,9282	5,2049	5,3008	5,27471	5,45511	5,4352	5,76702	5,98541	6,28194	6,0909	6,4916	6,7939

Source: https://mec.worldbank.org

يبين الجدول تطور التنافسية الصناعية للمغرب خلال الفترة من عام 2006 إلى عام 2017، حيث تتضح زيادة مستمرة في معدلات النمو على مدار السنوات. بدأت المعدلات بمستوى منخفض نسبيًا في عام 2006 بلغ 4.9282، ثم تزايدت بشكل تدريجي لتصل إلى أعلى معدل في عام 2017 بلغ 6.7939. تشير هذه الأرقام إلى تحسن التنافسية الصناعية للمغرب على مدى الفترة المذكورة، مما يشير إلى استمرارية الجهود التنموية والإصلاحية في البلاد. تظهر المعدلات العالية في الفترة الأخيرة تسارعًا في النمو، مما يعكس قدرة الاقتصاد المغربي على تعزيز تنافسيته الصناعية بشكل ملحوظ. ويُعزى هذا النجاح إلى وصول صادراتها إلى الأسواق المثبتة بالفعل

الشكل (02–11): اختراق اسواق التصدير تدابير البنية الناعمة لتيسير التجارة للمغرب للفترة 2005 –2018

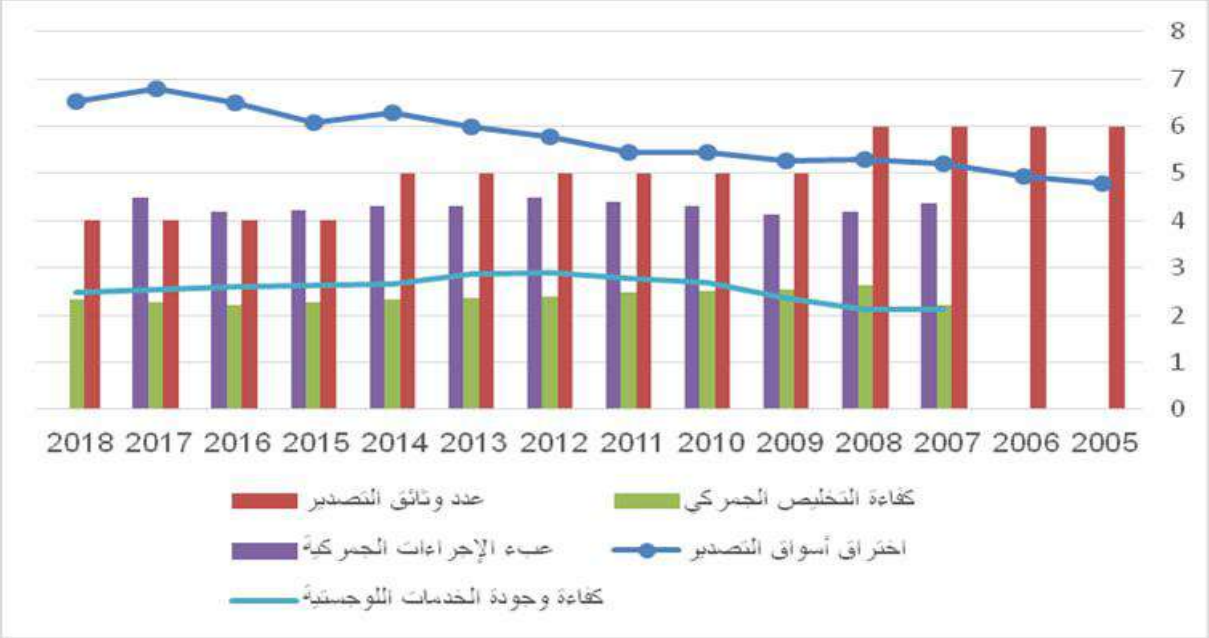

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

يُساهم كل من تقليل عدد وثائق التصدير، وتحسين عبء الإجراءات الجمركية، وزيادة كفاءة الخدمات اللوجستية في تعزيز قدرة المنتجات الجزائرية على اختراق أسواق التصدير. فكلما انخفضت هذه المؤشرات، زادت سهولة وسرعة دخول المنتجات الجزائرية إلى الأسواق العالمية، مما يُؤدي إلى زيادة فرص نجاحها في المنافسة.

الشكل (02–12): اختراق اسواق التصدير وتدابير البنية الصلبة لتيسير التجارة للمغرب للفترة 2005 –2018

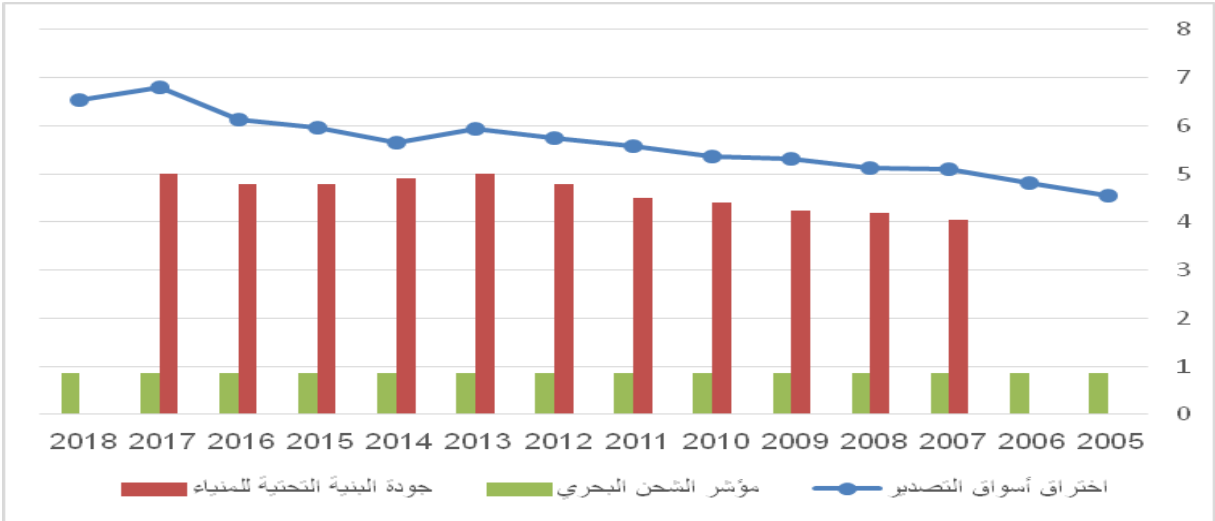

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة

يُظهر تحليل البيانات أن زيادة قدرة المنتجات المغربية على اختراق أسواق التصدير ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتحسن مؤشر الشحن البحري وجودة البنية التحتية للموانئ.

المبحث الثاني: الهيئات المتعلقة بالتجارة في الجزائر دراسة حالة غرفة التجارة

المطلب الاول: ماهية غرفة التجارة والصناعة سوف

سنتطرق في هذا المطلب الى ماهية غرفة التجارة والصناعة سوف، وذلك من خلال تعريفها وادراج هيكلها ما ذكر مهامها.

اولا: تعريف غرفة التجارة والصناعة سوف وهيكلها.

1-التعريف غرفة التجارة والصناعة سوف بولاية الوادي:

غرفة التجارة والصناعة "سوف " هي مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي (EPIC) تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة، تم انشاؤها سنة 2003 ذلك بقرار وزاري مشترك مؤرخ في 07 اكتوبر 2003 بعدما كانت فرعا تابع لغرفة التجارة والصناعة الزبائن ببسكرة، وفي جويلية من سنة 2006 بدأت غرفة التجارة والصناعة "سوف " في ممارسة نشاطها بصفة رسمية بعدما تم تعيين مديرا لها.

2-هيكل الغرفة التجارة والصناعة سوف بولاية الوادي

يتكون هيكل الغرفة التجارة والصناعة سوف الوادي من مدير عام وعلى مجموعة من الاقسام والمصالح، ويمكن توضيح هيكل الشركة في الشكل الموالي:

شكل رقم (02-13) هيكل غرفة التجارة والصناعة سوف:

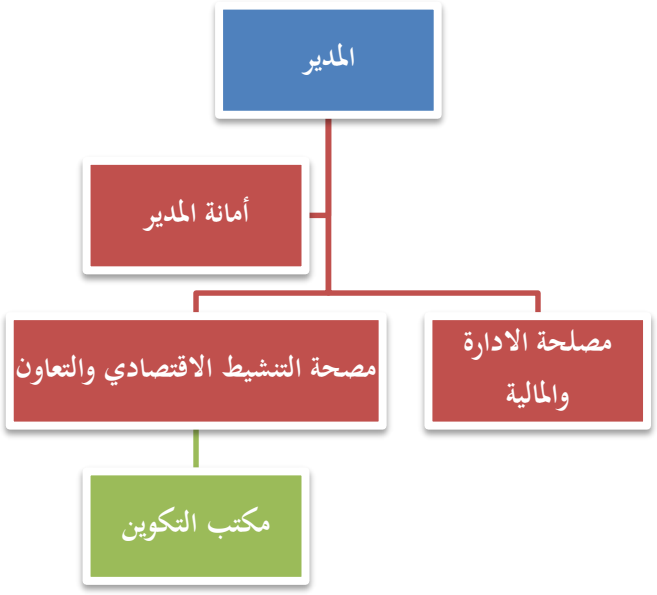

المصدر: قسم مصلحة الترشيد الاقتصادي والتعاون غرفة التجارة والصناعة سوف

ثانيا: مهام غرفة التجارة والصناعة سوف

تقوم غرفة التجارة والصناعة سوف بعدة مهام اهمها:

- تقديم الي السلطات العمومية بناء على طلبها او بمبادرتها الخاصة المعلومات والآراء والاقتراحات في مسائل التي تهم مباشرة او غير مباشرة الانشطة التجارية او الصناعية او الخدماتية في دوائرها.
- تعرض آرائها في مسائل تطوير النشاط الاقتصادي والخدمات في دوائرنا.
- تعرض على السلطات العمومية، بالتنسيق مع الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة كل التوصيات والمقترحات والاقتراحات في التغيرات المرجوة في مجال التشريع والتنظيم التجاريين والصناعيين الجبائيين والجمركي ينخصوصا.
- تبادر بالمشاركة في التظاهرات الاقتصادية الوطنية او الدولية او بالتنسيق مع غرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.
- تقوم بكل عمل يهدف الى ترقية قطاعات الصناعة والتجارة ولخدمات وتنميتها.
- تشرع سواء بمبادرة منا او بالتنسيق مع الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة في اي عمل من اعمال الترفيه والدعم لصالح المتعاملين الاقتصاديين في مجال التصدير
- تزويد المستثمرين الجزائريين والأجانب بكل المعلومات والمعطيات التي يطلبونها.

المطلب الثاني: انشطة الغرفة في دعم عمليات التصدير

1-دور الغرفة في عمليات التصدير:

تعتبر غرف التجارة والصناعة سوف فضاء واسعا تشاوريا للمتعاملين الاقتصاديين فيما بينهم، وفضاء اخر للتشاور مع الادارة العمومية من اجل ترقية الخدمة واقتراح البدائل الاقتصادية في كل المجالات التي تهم التنمية المحلية، فهي اقتراح لدى السلطات المحلية وكذلك قوة طرح لدى المتعاملين الاقتصاديين، من اجل تعزيز التفاوت المجدي الذي من خلاله تبرز الغرفة المستوى المحلي كقوة اقتراح.

ومن الجانب اخر لها دور مهم في مجال ترقية المنتوجات المحلية وتأهيل المؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال المرافقة والمساعدة على تحقيق تطلعات المتعاملين الاقتصاديين في كل المجالات والتي من خلالها يستطيع المتعامل الاقتصادي الاستفادة من المعلومة الاقتصادية وتوظيفها في محلها وعليه تقوم غرفة التجارة والصناعة سوف بدور مهم في اعلام المتعامل الاقتصادي بكل ما هو مفيد في النواحي الاقتصادية بالاستعمال الوسائل المتاحة من قبل الغرفة.

2-عمليات التصدير:

ان اهم عمليات التصدير بغرفة التجارة والصناعة سوف، وكحصيلة التصدير بولاية الوادي لسنة 2022 حسب شهادات المنشأ الصادرة عن غرفة التجارة والصناعة سوف، موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-07): حصيلة التصدير بولاية الوادي لسنة 2022 حسب شهادات المنشأ الصادرة عن غرفة التجارة والصناعة سوف.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التجارة وترقية الصادرات
Ministre du Commerce et de la Promotion des Exportations
الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة
Chambre Algérienne de Commerce et d'Industrie
Chambre de Wilaya du " Souf " — الغرفة الولائية " للسوف "

حصيلة التصدير بولاية الوادي لسنة 2022

حسب شهادات المنشأ الصادرة عن الغرفة الولائية سوف

المصدر	المنتوج	الوجهة	الكمية (كلغ)	القيمة	
				الأورو (€)	الدولار ($)
01	تمور	موريتانيا	57000 كلغ	17100	/////
	بسكويت		161850 كلغ	41050	
	حلويات		4000 كلغ	800	
	عصير جوي 125 ملل		270780 كلغ	45795	
	عصير جوي 200 ملل		13200	2400	
	عصير فريزي		5550	1050	
	أنابيب بلاستيك 110		2400 كلغ	1650	
	أنابيب بلاستيك 80		1800 كلغ	1200	
	أنابيب بلاستيك 63		900 كلغ	900	
	أنابيب بلاستيك 32		600 كلغ	600	
02	تمور	السينيغال	52176	43846.2	/////
03	تمور	موريتانيا	78000	18700	/////
			47000	/////	101400
04	تمور	السينيغال	15000 كلغ	3750	/////
		موريتانيا	7920 كلغ	2376	/////
05	تمور	موريتانيا	533400 كلغ	257841	/////
06	حزر	موريتانيا	13020 كلغ	3960	/////
	طماطم		36000 كلغ	10300	
07	تمور	فرنسا	15144 كلغ	19687.2	/////
08	تمور	موريتانيا	45400 كلغ	15890	/////
09	ملح صناعي	النيجر	4800000 كلغ	103200	/////
10	العاقر قرحة	باكستان	2973 كلغ	/////	17304
11	نسيج غير منسوج	تونس	3200	8480	/////

12	عصير 125 ملل	موريتانيا	119120.4 كلغ	17017.2	/////
	عصير 200 ملل		26460	4284	/////
	مشروب غازي 1 ل		2000	300	/////
	مشروب غازي 33 سل		2132 كلغ	288.60	/////
	مشروب غازي 24 سل		1800 كلغ	324	/////
	حلقوم		664 كلغ	116.20	/////
	بسكويت		8752 كلغ	2542	/////
	قاطو petit peur		11262 كلغ	2420	/////
	Dalle de sol 45-45		295928 كلغ	35924.48	/////
	Dalle de sol 33-33		334780 كلغ	47188.88	/////
	فوتاي		169	208	/////
	سندال		500	750	/////
	فايونس		41230	2827.20	/////
	الطعم المهروس		35000	1680	/////
	ورق تغليف غذائي		1671	334.2	/////
	سرافت ورقية		575	230	/////
13	مايونيز	موريتانيا	3350 كلغ	804	/////
	حلوة حلقوم		450 كلغ	135	
	بسكويت 48		5460 كلغ	1470	
	بسكويت PB		1050 كلغ	450	
	عصير بيفا		19656 كلغ	2184	
	لفات تغليف غذائي		375 كلغ	150	
14	كأس كرطون (4.5 OZ)	تونس	2240 كلغ	/////	1264
	مادة أولية كأس كرطون (3 OZ) jaquette		1650 كلغ	/////	600
	مادة أولية كأس كرطون (3 OZ) font		350 كلغ	/////	
	مادة أولية كأس كرطون (7 OZ) jaquette		2100	/////	750
	مادة أولية كأس كرطون (7 OZ) font		400	/////	
15	تمور	موريتانيا	40001 كلغ	/////	10800.27
			20000 كلغ	5400	/////
	عصير 125 ملل		17640 كلغ	3920	/////
	قاطو		600 كلغ	600	/////
	دهن (صناعي)		1800 كلغ	1300	/////

16	نفايات الكرطون	بنغلاديش	100000 كلغ	/////	6500.00
17	مسحوق الحرائق	تونس	10000 كلغ	6500	/////
18	تمـــور	كازاخستان	176000	/////	118800
		جورجيا	22000	/////	17600
19	أنابيب SN8/6ML DN 300	تونس	522 كلغ	/////	798.3
20	عصير 125 ملل (joy)	موريتانيا	15180	2960	/////
	عصير 200 ملل (daily)		7728	1182	/////
	عصير 1 لتر (daily)		37700	5555	/////
	قاطو (mini brillance)		13740	2070	/////
	سرافت		1120	735	/////
21	عصير 125 ملل(joy)	موريتانيا	79490.4	21114,08	/////
	عصير 200 ملل (daily)		8448	1476	/////
	عصير 1 لتر (daily)		64350	9538	/////
	عصير 1 لتر (FAWARA)		1560	218,4	/////
	ملح غذائي 1 kg		1560	33	/////
	قاطو (Bichoco)		14370	2950	/////
	حفاظات أطفال		795,5	565,75	/////
	سرافت		2880	2175	/////
	مكنسة		82	38	/////
	فرطـوار		32	30	/////
	عصا مكنسة		80	22	/////
	أصحان Jetable		32	12,5	/////
	علب بيتزا		70	33,6	/////
	مناديل (piroz)		222	103,2	/////
	معطر جو (lorage)		875	671,25	/////
	صابون (tacha)		185	29	/////
	كيس قمامة		44	21,8	/////
	كيس غذائي		50	43,6	/////

المصدر: وثائق مقدمة من المؤسسة.

يتضح من خلال تحليل البيانات أن التمور احتل موقع الصدارة كأكثر المنتجات الجزائرية تصديرًا في ولاية واد سوف خلال عام 2022، حيث تم تصديره إلى العديد من الدول المختلفة العالم والى دول أفريقيا خاصة. كما شهد هذا العام تنوعًا ملحوظًا في السلع المصدرة للخارج بكميات كبيرة مثل البسكويت والأنابيب البلاستيك ونفايات الكرطون وحتى العصير 125 ملل والعديد من المنتجات الموضحة في الجدول ومنه نلاحظ أن المنتوجات التي تصدرها الوادي متركزة أساسا على التمور وعلى العديد من المنتجات الأخرى.

الجدول الموالي يوضح حصيلة التصدير بولاية لسنة 2023 حسب شهادات المنشأ الصادرة عن غرفة التجارة والصناعة سوف:

الجدول (02-08): حصيلة التصدير بولاية الوادي لسنة 2023 حسب شهادات المنشأ الصادرة عن غرفة التجارة والصناعة سوف.

Republique Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère du Commerce et de la Promotion des exportations
Direction Régionale du Commerce : Ouaregla
Direction du Commerce de la Wilaya de : El-Oued
Chambre de Wilaya du : El-Oued

STATISTIQUE D'EXPORTATION POUR L'ANNEE 2023

Entreprise	Désignation du produit	Destination	Poids		Montant	Devise $/€
			Quantité	Unité de mesure		
1	les dattes	Mali	137150	KG	23885,02	€
		Senegale	64450		19902,5	
		Mauritanie	1075000		329295	
		Kazakhestan	21000		15750	$
2	les dattes Gateau (mini galet) Jus 125 ml (joy) Jus 100 ml (freezy) Jus 200 ml (joy)	Mauritanie	60000 136800 244200 12240 6600	KG	18000 41400 44005 2400 1200	€
3	les dattes	Senegal	18000	KG	5400	€
		Mauritanie	97960	KG	34792	€
4	les dattes	Mali	43696	KG	34849,2	$
		France	18480		14784	€

		USA	27742,2		30259,92	$
5	AOUD GARHA	Pakistan	12960	KG	36000	$
6	les dattes	Malaisie	20000	KG	20250	$
7	Sel Industriel	Niger	1600000	KG	36800	€
8	les dattes	Singafore	200	KG	280	€
9	les dattes	Kazakistan	22000	KG	15430,8	$
		India	138000		91600	
10	les dattes	Senegal	17040	KG	6816	€
11	CITROUILLES	ITALI	50000	KG	10000	€
		Tinisie	39000		3120	$
12	Sel Alimantaire	Niger	160000	KG	4480	€
13	Hypochlorite de Sodium Liquide	Tinisie	8553300	KG	950310,32	€
			847000		109868	$
	Silicate de Sodium Liquide		500000		149000	€
	Soude caustique Liquide		280000		106350	€
	sel en pastille (industriel)		98000		18522	$
	sel canned juice (200,125, ml) soft drinks (33 cl,01 l) gaufrettes (100gr, 160gr, 35gr)		4500 7200 7200 3310		180 1560 1800 1620	

14	biscuit (150gr, 100gr, 80gr) floor cleaner 1 l washer fluid 3 l hwashing liquide (1,25 l/710 ml gel (wc/ degraissant 850ml) assainisseur dair 500 ml glasse clener 750 ml marseille soap 2l hand lotion 400 ml	Mauritanie	1440 120 130 350 240 60 64 132 63		550 30 28 88 47 25 27 23 37	€
15	Sel Granule Alimentaire	Niger	200000	KG	10000	€
16	les dattes	Mauritanie	7992	KG	2797,2	€
17	SEL INDUSTRIEL	NIGER	600000	KG	36000	€
18	Machine a laver kiowa 12 kg plastique double bag	Mauritanie	1440	KG	4640	€
	Machine a lave super cara plastique 9 kg		300		960	
	les dattes	Mali	50000		12500	
19	Chaux aérienne éteinte	Tinisie	200000	KG	27400	$
			700000		73200	€
20	Eau de javel 5 L Eau de javel 0,9 L Sanibon 1L Sanibon 5L Lave Linge 3L Lave Linge 1L	Mauritanie	51250 4212 2232 500 3600 2556	KG	5432,5 936 513,36 54 1044 1022,4	€
	Jus 125 ml (joy)		38500		10290	

21	Jus 1 l (joy) Gateau (mini galaxy)	Mauritanie	44800 32130		5680 5838	€
22	Dechets de Verre	Tinisie	135000	KG	5400	€
23	Recycled Copper Ingots Recycled Lead Ingots	Turkey	500000 500000	KG	2000000 600000	$
24	les dattes seches	Mali	120000	KG	40800	€
25	Jus 125 mll papier sereviette	Mauritanie	17420 220	KG	3900 220	€
26	Stations d'irrigation (pivots)	Mauritanie	5782	KG	9625	€
27	Press Matricule (Manual) Press Matricule (Roller) Moule Plaque Immatriculation utocollant de Carrosserie Voitu rte Moules Plaque Immatriculat	Tounisie	362 1372 264,024 345 43,4	KG	720 5600 1140 321 110	€
28	Oignons	Mauritanie	40000	KG	6000	€
29	Oignons	Mauritanie	20000	KG	1600	€
30	Pellitory Roots	Pakistan	480	KG	288	$
31	Polyethylene Basse Densite	Tinisie	18000	KG	1440	€
32	Matiere Recycle PP MIEL 0,3	Tinisie	20300	KG	6400	$
33	Tuyaux D160 PN 10 BARS	Mauritanie	9296,4	KG	12392	€
34	les dattes	Malaisie indonosia	127420 48875	KG	135103 39100	$ $
35	Plastique Grain	Tinisie	50000	KG	2200	€

TOTAL $ =	3183941
TOTAL € =	2067490
TOTAL Autre Monnaie =	//////////////

Secrétaire wilaya de : CW SOUF

CANEVA N°01

المصدر: وثائق مقدمة من المؤسسة.

يُظهر تحليل البيانات أن التمور حافظ على موقعه كأكثر المنتجات الجزائرية تصـديرًا خلال عام 2023، حيث شـهدت كمية صـادراته ارتفاعًا ملحوظًا مقارنة بالسـنوات الماضـية. كما شـهد هذا العام تنوعًا في المنتجات المصـدرة للخارج مثل عصـير معلب والملح الصـناعي وسـبائك النحاس المعاد تدويرها والبصـل وأغلبية الصـادرات وجهت الى الدول الأفريقية خاصة

المطلب الثالث: انجازات الغرفة التجارة والصناعة سوف لسنة 2023:

امتداد عدة سنوات قامت الغرفة التجارة والصناعة بتحقيق وتجسيد العديد من الانجازات التي جاءت بالنفع العام، والتي تميزت ببناء علاقات داخلية وخارجية متنوعة مع مختلف الشركاء الاقتصاديين لها، ومساهمتها الفعالة الي الجانب الهيئات الرسمية في وضع العديد من الاستراتيجيات لتنمية محلية وتطوير في مجال التصدير لجعله أكثر سهول، وعليه فمن خلال هذه الاليات يمكن ابراز اهم الانجازات التي تم تنظيمها خلال هده الفترة وذلك كما يلي:

يتمثل هدا النشاط في عدة انجازات قامت بيها الغرفة خلال سنة 2023 ويتمثل في:

- التعرف على مختلف الشركاء الاقتصاديين الوطنيين والأجانب وتنظيم لقاءات أعمال
- عرض دورات تكوينية لمختلف التخصصات الفائدة أصحاب المؤسسات
- البحث عن المعلومات الاقتصادية بمختلف الوسائل المتاحة
- تنظيم دورات تكوينية مختلفة وحسب الطلب
- انجاز مطوية عروض التكوين
- المتابعة والتحيين لصفحة الغرفة عبر موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك
- تنظيم زيارات ميدانية لوحدات الإنتاج المحلية
- إبرام اتفاقيات التعاون
- تنظيم معارض للمنتوجات المحلية داخل وخارج الولاية
- أبواب مفتوحة حول الأجهزة الكهرو منزلية
- يوم دراسي حول إنشاء مؤسسة من الفكرة إلى الانجاز
- تنظيم الأسبوع العربي لحماية المستهلك
- يوم إعلامي حول التأمين التكافلي
- الصيرفة الإسلامية
- حملة تحسيسية حول التجارة المتنقلة
- تنظيم معرض الأدوات المدرسية
- أيام إعلامية وتحسيسية صائفة 2023
- يوم تكويني حول إجراءات الحصول على شهادة الايزو ISO

- يوم إعلامي حول الأنظمة الجمركية في ترقية الاستثمار
- أبواب مفتوحة حول تصدير زيت الزيتون
- أبواب مفتوحة حول تصدير الجلود
- أيام تحسيسية بأسواق رمضان

خلاصة الفصل :

يلعب التصدير دورًا محوريًا في تعزيز النمو الاقتصادي على المستويين المحلي والعالمي. فهو يُتيح للشركات توسيع نطاق سوقها من خلال الوصول إلى الأسواق العالمية، مما يُساهم في إزالة العوائق أمام التنمية الاقتصادية ويُحفز على تحقيق الازدهار

فصادرات تعتبر الأساس في الاقتصاد الدولي لذا تعمل الجزائر على تنمية صادراتها من خلال محاولة ترقيتها وتنويعها، وتحسين قدرة الدولة على التنافس. ومن أجل ضمان توجيه الشركات بشكل صحيح وأعلام القطاع الخاص بشأن التغيير وتعتبر الاستشارة والتعاون الرسمي المنتظم أساسيا لا غنى عنه.

ومن خلال ما تطرقنا أليه في هذا الفصل نستنتج أن الدول العربية المغرب ومصر قد حققت تنمية صادراتها وتنوع في المنتوجات، وهذا التحسن ونموا ودخولها الأسواق العالمية مما عزز القدرة التنافسية العالمية، وبمساهمة تيسير التجارة والانفتاح التجاري الذي لعب دورا كبيرا في ذلك، ودولة الجزائر اهتمت كثيرا في هذا الجانب وأعطت الأهمية الكافية التي تعطيه تطورا ونموا جيدا مقارنة بالسنوات الماضية وذلك عن طريق دعم هاذا المجال واتخاذها لعدة تدابير وإجراءات ساهمت لحد كبير في تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الفكر التصديري بين المستثمرين ورجال المال والأعمال وساهمت أيضا في زيادة القدرة التنافسية التصديرية للجزائر بشكل كبير، وغرفة التجارة والصناعة سوف بولاية الوادي خير دليل حيث قامت بمجهود جبار في السنوات الأخيرة بتصديرها العديد من المنتوجات الفلاحية والمنتوجات الصناعية وعملت على توعية الفلاحين بضرورة تنويع المنتوج وشاركت الغرفة في العديد من المحافل الدولية للتعريف بالمنتوج الوطني الجزائري وهذا ما يعود إيجابا بالانتعاش والنمو الاقتصادي للبلد .

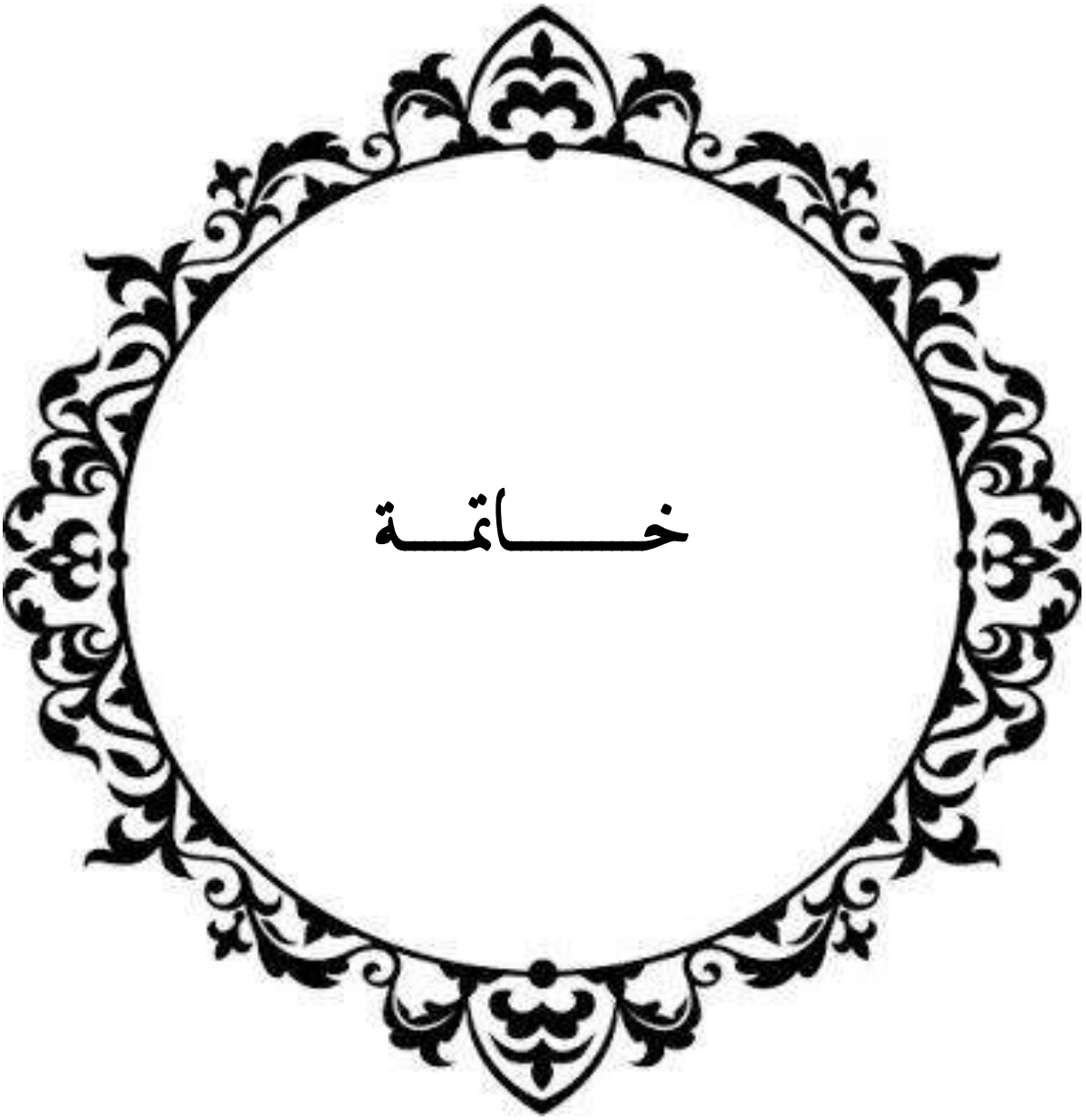

خـــــاتمــة

خاتمة

من خلال هذه الدراسة التي قمنا بها الى الإجابة عن الإشكالية المطروحة والمطروحة والمتمثلة في **أثر تيسير التجارة على الدولة النامية**، ذلك ومن خلال الدراسة النظرية والتطبيقية حول هذا الموضوع، سوف تتضمن الخاتمة أهم النتائج التي تم التوصل إليها والتي على أساسها سوف يتم إثبات صحة أو خطأ الفرضيات ومن ثم الإجابة على إشكالية الموضوع وتساؤلاته الفرعية وعرض أهم النتائج المتوصل لها.

1-نتائج اختبار الفرضيات

وانطلاقا من محتوى الدراسة التي وضعها الجانب النظري والتطبيقي يتجلى تأكيد الفرضيات التي تم وضعناها:

الفرضية الاولى: يساهم تيسير التجارة في تعزيز النمو الاقتصادي للدول النامية.

من خلال الجانب التطبيقي للدراسة توصلنا الى ان تقليل التكاليف اللوجستية والإدارية وتحسين الكفاءة العامة للإجراءات التجارية، كذلك بإزالة الحواجز الجمركية وتبسيط الإجراءات، تستطيع الشركات خفض تكاليف الإنتاج والتوزيع، مما يمكنها من تقديم منتجاتها بأسعار تنافسية في الأسواق العالمية، فهذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية، وتحسين الأداء في الأسواق العالمية، وبالتالي دفع عجلة النمو الاقتصادي في الدول النامية، ومن هنا فإن هذه **الفرضية صحيحة**.

الفرضية الثانية: يلعب تيسير التجارة دورا حاسما في تمكين الدول النامية من اختراق أسواق التصدير

من خلال تقليل الحواجز الجمركية وتبسيط الإجراءات الإدارية، تصبح عمليات التصدير أقل تكلفة وأكثر سلاسة، مما يمكن الشركات في الدول النامية من تقديم منتجاتها بأسعار تنافسية وجذب المستهلكين في الأسواق الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، تحسين البنية التحتية للنقل واللوجستيات يعزز من سرعة وكفاءة تسليم البضائع. هذه العوامل مجتمعة تمكن الشركات من توسيع نطاق عملياتها وزيادة حصتها السوقية على المستوى العالمي، مما يعزز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول النامية، ومن هنا **فالفرضية صحيحة**.

الفرضية الثالثة: تلعب غرفة التجارة والصناعة سوف دورا محوريا في دعم عمليات التصدير وتيسير التجارة.

تقدم غرفة التجارة والصناعة سوف مجموعة متنوعة من الخدمات والأنشطة، تشمل هذه الخدمات توفير المعلومات الحيوية حول الأسواق الدولية، وتنظيم بعثات تجارية ومعارض لتسهيل اللقاءات بين الشركات المحلية والمستوردين الأجانب، وتقديم التدريب والدعم الاستشاري حول الإجراءات الجمركية واللوجستية، من خلال هذه

الجهود، تعزز غرفة التجارة والصناعة القدرة التنافسية للشركات المحلية وتسهم في توسيع نطاقها التجاري على المستوى العالمي، مما يدعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

2-نتائج الدراسة

من خلال هذا البحث الذي قمنا به في هذا المجال توصلنا الى النتائج التالية:

-تقليل التكاليف اللوجستية والإدارية وتحسين الكفاءة العامة للإجراءات التجارية يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج والتوزيع.

-إزالة الحواجز الجمركية وتبسيط الإجراءات تمكن الشركات من تقديم منتجاتها بأسعار تنافسية في الأسواق العالمية.

-تحسين البنية التحتية للنقل واللوجستيات يعزز من سرعة وكفاءة تسليم البضائع.

-تقديم منتجات بأسعار تنافسية يجذب المستهلكين في الأسواق الخارجية، مما يعزز القدرة التنافسية للشركات.

-تعزيز القدرة التنافسية وتحسين الأداء في الأسواق العالمية يدفع عجلة النمو الاقتصادي في الدول النامية.

-توسيع نطاق عمليات الشركات وزيادة حصتها السوقية على المستوى العالمي يساهم في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

-تقديم غرفة التجارة والصناعة لمجموعة متنوعة من الخدمات والأنشطة، مثل توفير المعلومات حول الأسواق الدولية وتنظيم بعثات تجارية ومعارض، يسهل اللقاءات بين الشركات المحلية والمستوردين الأجانب.

-توفير التدريب والدعم الاستشاري حول الإجراءات الجمركية واللوجستية يعزز من كفاءة الشركات في عمليات التصدير.

-جهود غرفة التجارة والصناعة في تعزيز القدرة التنافسية للشركات المحلية تدعم توسيع نطاقها التجاري على المستوى العالمي.

-دعم غرفة التجارة والصناعة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال تعزيز القدرة التنافسية وتوسيع نطاق العمليات التجارية للشركات المحلية.

3-التوصيات

-تطوير الكفاءات المحلية عبر برامج تدريبية متخصصة.

-تبسيط الإجراءات البيروقراطية والجمركية.

-تعزيز التعاون الدولي مع الغرف التجارية والمؤسسات الاقتصادية.

-تشجيع الابتكار والجودة لتلبية المعايير الدولية.

-توفير التمويل والدعم المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة.

-استخدام التكنولوجيا لتحسين الكفاءة في إدارة سلاسل التوريد.

-تعزيز الترويج والتسويق الدولي للمنتجات المحلية.

-تشجيع التعاون بين الشركات المحلية من خلال التحالفات والتجمعات الصناعية.

-مراقبة وتقييم أداء عمليات التصدير بانتظام لتحسينها.

4-آفاق الدراسة

بعد عرضنا لموضوع البحث والنتائج واقتراحنا للتوصيات التي نراها مفيدة، طرأت لنا نقاط أخرى ما زالت مجهولة ويمكن أن تكون موضوعات بحوث أخرى وإشكاليات تنتظر المعالجة وهي:

-تكنولوجيا المعلومات وتحسين عمليات التصدير؛

-تحليل العوائق والتحديات التجارية؛

-دور الذكاء الاصطناعي في تحسين فعالية وكفاءة عمليات التجارة الخارجية.

قائمة المراجع والمصادر

أولا: الكتب

1. أحمد عبده الصباغ، **وقتية الإفصاح المحاسبي عن طريق الانترنت وأثرها على منفعة المعلومات المحاسبية**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2023.

2. أحمد عرفة أحمد يوسغ، **التوازي في العقود وتطبيقاته المعاصر: دراسة فقهية مقارنة**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2019.

3. جراهام دونكلي، **التجارة الحرة: الأسطورة والوقائع والبدائل**، تر: مصطفى محمود، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009.

4. جمال جويدان الجمل، **التجارة الخارجية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2010.

5. جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014.

6. خالد أحمد علي محمود، **التجارة الدولية: بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة وآثارها في الفكر الاقتصادي العالمي**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2019.

7. رضا صاحب أبو حمد، **الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2006.

8. عطا الله علي الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

9. محمد بن بلعيد أمنو البوطيبي، **الأوراق التجارية المعاصرة: طبيعتها القانونية وتكييفها الفقهي**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006.

ثانيا: المذكرات والرسائل الجامعية

10. إبراهيم ريان، يوسف باهي، **دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر في الفترة 1990-2016**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2016-2017.

11. تركية صغير، **سياسة التجارة الدولية في الجزائر وإنعكاسها على الأداء الاقتصادي خلال الفترة 1990-2014**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2015/2014.

12. خليفة خالدي، **تدابير تيسر التجارة وأثرها في التنمية الاقتصادية: دراسة قياسية لمجموعة من الاقتصادية النامية للفترة (2012-2018)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسويق وتجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2020-2021.

ثالثا: المجلات

13. بركان أنيسة، **دور السياسة التجارية في تعزيز التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة**، المجلد 13، العدد 01، 2022.

14. بوراس بودالية، **واقع التجارة الالكترونية في الجزائر**، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، 2021.

15. حاتم غائب سعيد، **التجارة ودورها في التنمية الاقتصادية من منظور قانوني**، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 22، 2017.

16. رائد فاضل جويد، **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 05، العدد 17، 2013.

17. رعد محمد ندا، قتيبة ماهر محمود، **قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق وتحليله للمدة (2004-2014)**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، 2019.

18. سردار عثمان خضر بأدواي وآخرون، **قياس وتحليل اثر سياسة الانفتاح الاقتصادي على معدلا البطالة والتضخم في الاقتصاد التركي خلال المدة 1990-2020**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة 19، العدد 70، 2021.

19. صبحي عبد الغفور وآخرون، **أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات في العراق: دراسة تطبيقية باستخدام نموذج ARDL للمدة 2004-2019**، مجلة اقتصاديات الاعمال، العدد 02، جزء 01، 2021.

20. قلعي كريمة، حيدوش عاشور، **قياس أثر التحرير المالي على الانفتاح التجاري لعينة من البلدان العربية باستخدام نماذج باتل الساكن خلال الفترة 1990-2017**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، 2021.

21. ماحي زكرياء، أبنية صبرينة، **أثر سياسات التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2020**، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 07، العدد 02، 2022.

22. نميش خديجة، **سياسات التجارة الخارجية وأثرها على الواردات: دراسة حالة الجزائر**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2022.

23. نور الهدى بوحتيم، مسعود جماني، **تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال 1990-2017**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 02، 2020.

24. وفاء رمضاني، جميلة قدة، **مؤشرات تيسير التجارة وانعكاساتها على الصادرات الجزائرية: دراسة قياسية للفترة 2007Q1-2022Q4**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 19، العدد 33، 2023.

25. يامن فوحمة وآخرون، **تحليل مستوى تدابير تيسير التجارة في مجموعة من الدول النامية: دراسة حالة مجموعة من الدول العربية ذات الدخل المتوسط للفترة 2004-2020**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، مجلد 13، عدد 01، 2022.

خامسا: الملتقيات

26. خليفة خالدي وآخرون، **اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها الاقتصادية على الدول النامية والأقل نموا**، ملتقى دولي: الاتجاهات للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، 02-03 ديسمبر 2019، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.

تم بحمد الله